ISW
INSTITUTE FOR THE STUDY OF WAR

Jennifer Cafarella with Jason Zhou

دبلوماسية روسيا الميتة في سوريا

هل وصلت الدبلوماسية الروسية في سوريا إلى طريق مسدود

تشرين الثاني/نوفمبر 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

IDRAK إدراك

هل وصلت دبلوماسية روسيا في سوريا إلى طريق مسدود

نشر معهد دراسات الحرب هذه الدراسة في

تشرين الثاني/نوفمبر 2019

مركبة عسكرية روسية بالقرب من ملصق للرئيس السوري بشار الأسد تجمعه بنظيره الروسي فلاديمير بوتين أثناء إعادة فتح الطريق بين حمص وحماة في مدينة الرستن، في سوريا، في السادس من شهر حزيران/ يونيو سنة 2018

كل الحقوق محفوظة: طبعت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يجوز إعادة إنتاج أو نقل أي جزء منها بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة إلكترونية، حيث شمل ذلك النسخ أو التسجيل أو أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعه، دون إذن كتابي من الناشر.

نشر معهد دراسات الحرب هذه الدراسة في سنة 2019 في الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن الاطلاع على التقرير بصيغته الأصلية باللغة الإنكليزية من هنا

حول الكتّاب

جنيفر كافاريلا مديرة الأبحاث في معهد دراسات الحرب. وتعدّ المسؤولة عن تحديد أولويات أبحاث المنظمة والإشراف على تنفيذها من قبل فريق أبحاث معهد دراسات الحرب. كما تترأس تمارين المحاكاة والجهود المبذولة لتطوير معلومات سياسية مفصلة حول مسارح الحرب خارج البلاد. وأجرت كافاريلا هذه التدريبات للعديد من الوحدات العسكرية المنتشرة في الخارج، حيث تقوم بانتظام بإطلاع الوحدات العسكرية التي تستعد لنشر قواتها، على مجموعة من المواضيع بما في ذلك تلك التي تتعلق بسوريا وتنظيم الدولة وروسيا.كتبت كافاريلا تقاريرا على نطاق واسع في العديد من المؤسسات الإعلامية بما في ذلك في مجلة "فورين بوليسي"، وصحيفة "الهيل"، وموقع "فوكس نيوز"، وظهرت في العديد من البرامج الإعلامية في قناة "سي بي إن" و"سي إن إن" و"فوكس نيوز". فضلا عن ذلك، عملت كافاريلا سابقًا كمديرة للتخطيط الاستخباراتي في معهد دراسة الحرب بين سنة 2018 و2019، بالإضافة إلى محللة حول الحرب في سوريا من سنة 2014 إلى سنة 2017. وتعد خريجة برنامج هارتوغ التابع لمعهد دراسات الحرب وأول زميلة لإيفانز هانسون، الذي يرعى خريجين بارزين من برنامج هارتوغ. وتحصلت كافاريلا على شهادة البكالوريوس في الدراسات العالمية التي تركز على الشرق الأوسط من جامعة مينيسوتا توين سيتيز.

جيسون زو زميل إيفانز هانسون في معهد دراسات الحرب، الذي يركز عمله على دعم جهود التنبؤ والتخطيط الاستخباراتي عبر الملفات التي يغطيها المعهد. وساهم جيسون في كتابة أحدث تقرير للمعهد حول عودة ظهور تنظيم الدولة في العراق وسوريا، بعنوان "عودة تنظيم الدولة الثانية". كما أجرى أبحاثًا حول السياسة العراقية وشبكة تنظيم الدولة العالمية. ويعتبر جيسون خريج برنامج هارتوغ للدراسات الحربية في معهد دراسة الحرب حاصل على درجة البكالوريوس في السياسة العامة من جامعة شيكاغو.

الإشادات

يشكر المؤلفون جون دانفورد على جهود البحث التي بذلها في كتابة هذه الورقة البحثية وناتاليا بوغايوفافور لتحليلها الثاقب الذي ساعد على تأطير هذا المشروع. كما يود المؤلفون أن يشكروا مايكل لاند وبلان والاس على دعمهم اليومي لفهم التطورات على أرض الواقع وعلى المسار الدبلوماسي السوري. ويتوجه المؤلفون بالشكر للخبيرة العسكرية والعقيد المتقاعد، كاتي دافيسون، على ملاحظاتك المفيدة حول النسخ المتعددة لهذه الورقة البحث.

شكرًا لكامل فريق عمليات معهد دراسات الحرب الذي لولا مساعدته لما نشرت هذه الورقة البحثية، بما في ذلك كيتلين فورست، وماسه ظريف، وكريستوفر كوزاك، ناهيك عن لوسي سوشي. وفي نهاية المطاف، شكرًا للدكتورة كيمبرلي كاغان، التي مكنتنا قيادتها وإرشاداتها وخبرتها من إنجاز هذا العمل.

حول المنظمة

يعد معهد دراسات الحرب منظمة أبحاث سياسية عامة غير حزبية وربحية. وتقدم هذه المنظمة فهمًا مستنيرًا للشؤون العسكرية من خلال تقديم أبحاث وتحليلات موثوقة بها، فضلا عن برامج تعليمية ذات طابع ابتكاري. ويضع المعهد على عاتقه مسؤولية تحسين قدرة الشعب على تنفيذ العمليات العسكرية والاستجابة للتهديدات الناشئة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم.

حول شركائنا في مجال التكنولوجيا

يعتقد معهد دراسة الحرب أنهم يستمدون رؤيتهم الاستراتيجية المتطورة من مزيج من أبحاث العلوم الاجتماعية التقليدية والأساليب التكنولوجية المبتكرة. كما يدرك المعهد أن محلل المستقبل يجب أن يكون قادرًا على معالجة مجموعة واسعة من المعلومات، بداية من المقابلات الشخصية والقطع الأثرية التاريخية وصولا إلى البيانات المهيكلة الضخمة. ونتيجة لذلك، يشكر المعهد شركاء التكنولوجيا على الدعم الذي قدموه والجهود المبتكرة التي بذلوها، وبالتحديد، دعم أنظمتهم التكنولوجية ومساعداتهم في إنشاء العديد من خرائط ورسومات معهد دراسات الحرب.

نيو4جي: قاعدة بيانات رسوم بيانية قابلة للتطوير من شأنها أن تساعد المنظمات على بناء تطبيقات ذكية لمواجهة تحديات البيانات المتصلة المتطورة، بما في ذلك الكشف عن الاحتيال والتهرب الضريبي وتعزيز الوعي الظرفي وتقديم التوصيات في الوقت المناسب، ناهيك عن إدارة البيانات الرئيسية وأمن الشبكات وعمليات تكنولوجيا المعلومات. وتعتمد المؤسسات العالمية على غرار ميتر والمارت والمنتدى الاقتصادي العالمي ويو بي أس وسيسكو وهوليت-باكارد وأديداس ولوفتهانزا على نيو 4 جي للاستفادة من اتصالات بياناتها.

أنتربيد: تمكّن شركة "أنتربيد" المنظمات من إجراء أنشطتها عبر الإنترنت بأمان. ويستفيد مستخدمي أنتربيد من منصة الشركة التي تحمي منذ 15 سنة مجتمع

الأمن القومي من خصومه العالميين الأكثر تطورا. وبداية من إدارة هوية الشركة إلى التصفح الآمن، تسهل برمجية "أنتربيد" عمليات البحث وجمع البيانات عبر الإنترنت وتزيل التهديدات التي يشكلها وجود قوى عاملة متصلة بالإنترنت.

لنكريوس: يوفر لنكريوس برنامجًا لتصور الرسوم البيانية يساعد المؤسسات على اكتشاف الرؤى المخفية في بيانات الرسم البياني والتحقيق فيها. وتدعم لنكريوس الوكالات الحكومية والشركات العالمية بمجموعة من التطبيقات التي من شأنها أن تساهم مكافحة غسل الأموال وحماية الأمن السيبراني وإجراء الأبحاث الطبية. فضلا عن ذلك، تسهل لنكريوس للمحللين عملية فهم البيانات المعقدة المتصلة.

مايكروسوفت: تساعد شركة مايكروسوفت على تعزيز قوة وكالات الدفاع والمخابرات من خلال التزامها العميق بحماية الأمن القومي ومدى موثوقيتها وقدراتها الابتكارية ووفائها. إلى جانب الأمن الذي تقدمه على مستوى العالمي ومجموعة واسعة من الخدمات السحابية المصممة لنجاح مهامها، توفر مايكروسوفت أزور منصة سحابية تتسم بالمرونة والحجم لتعزيز الشراكات والتحالفات، وإنشاء بيئات عمل ذكية ومنشآت، وتحسين العمليات لتلبية احتياجاتها المهمة على نحو أفضل وجعل العالم أكثر أمانًا وحماية.

سايارى: هي شركة بحث وليست مجرد مؤسسة تبيع البيانات بشكل تقليدي. وتنشئ هذه الشركة منتجات بحث تتيح للمستخدمين العثور على سجلات الشركات والمالية والعامة في البلدان التي يصعب اختراقها. وتغطي منتجات سايارى الأسواق الناشئة الجديدة والخارجية، وتشمل سجلات الشركات والجرائد الرسمية والدعاوى القضائية والسجلات الحيوية والبيانات الجمركية والممتلكات العقارية. ويتم تجميع هذه البيانات وهيكلتها وتطبيعها وإثرائها وفهرستها، مما يسهل في الغالب عمليات البحث الأولية.

بلاكسكاي: تجمع شركة بلاكسكاي بين مجموعة متنوعة من أجهزة الاستشعار والبيانات التي لم يسبق لها مثيل في هذه الصناعة لتوفير رؤية غير مسبوقة لعالمك، حيث تجمع بين صور الأقمار الصناعية ومواقع التواصل الاجتماعي والأخبار وموجز البيانات الأخرى لإنشاء رؤى ملائمة. ومن خلال تكنولوجيا التعلم الآلي والخوارزميات التنبؤية ومعالجة اللغة الطبيعية، يقدم بلاكسكاي رؤى جغرافية مكانية مهمة حول منطقة أو موضوع محل اهتمام. ويجمع البيانات من مجموعة واسعة من المصادر بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي ومنافذ الأخبار والاتصالات الإذاعية.

الفهرس

- الملخص التنفيذي
- المقدمة
- روسيا وإيران والأسد: ترابط يتسم بالهشاشة
- الأهداف
  - الأسد
  - روسيا
  - عسكريا
  - سياسياً
  - إيران
- نقاط الاحتكاك
- ميزان القوى
  - حملة روسيا العسكرية والدبلوماسية
  - تدخل روسيا الأول في سوريا
  - محاولة روسيا في أستانا سنة 2017
  - مؤتمر سوتشي في روسيا سنة 2018
  - تجربة المصالحة الروسية لسنة 2018
    - دراسة حالة: جنوبيَ سوريا
  - محاولة روسيا الأولى لإعادة الإعمار
  - محاولة روسيا الثانية لإعادة الإعمار
- "خروقات" تنفيذ القرار 2254
- التداعيات

الملخص التنفيذي

يبقى الرئيس السوري بشار الأسد بمثابة العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام في سوريا، خاصة وأنه عرقل باستمرار أي مسار للعملية الدبلوماسية. وتكشف تحركاته أنه لن يقبل سوى بهزيمة خصومه بشكل كامل. وحتى ذلك الوقت، سيعاقب أولئك الذين تحدوه في السابق، كما فعل مع الجماعات المعارضة في محافظتي حلب ودرعا. ومع ذلك، لا يستطيع الأسد الفوز في الحرب، بالتالي لا يمكن للغرب أن يستسلم بقبول "نصره" من أجل الاستقرار، مع العلم أن الأسد ليست لديه الموارد الكافية لإعادة استعادة الأراضي السورية وإعادة توحيدها.في الحقيقة، أخطأ كل من الرئيسان الأمريكي باراك أوباما ودونالد ترامب عندما توقعا أن روسيا ستجبر الأسد على قبول العملية الدبلوماسية، حيث يسعى الكرملين لإحباط أي جهود تبذلها البلدان الغربية لاستبدال الأسد والتوصل إلى تسوية سياسية سطحية تضفي الشرعية على نظامه وتساعد على تحييد القوى المعارضة له.

علاوة على ذلك، ساهمت الجهود التي تبذلها روسيا في تقويض المصالح الأمريكية. كما لا تستطيع روسيا جلب الأسد إلى طاولة المفاوضات. وفي حين يعتمد نظامه على الدعم العسكري الذي يتلقاه من روسيا وإيران، إلا أن الأسد لا يخضع في الواقع لسيطرتهم. نتيجة لذلك، يتسم ميزان القوى بينهما بالهشاشة، حيث يكون للأسد في أغلب الأحيان اليد العليا، بينما تملك روسيا منطقة نفوذ وموارد محدودة في سوريا، الأمر الذي يدركه الأسد ويستغله.

منذ سنة 2015، شنت روسيا حملة متطورة من الجهود العسكرية والدبلوماسية بهدف تشكيل مسار الحرب وفقًا لمصالحها الخاصة. وسعت روسيا إلى تعزيز المكانة العسكرية للأسد، وتولت مهمة تشكيل مفاوضات دولية، واكتسبت اعترافًا دولي كوسيط دبلوماسي. في المقابل، لا يزال لدى الولايات المتحدة فرصة لإزاحة روسيا من مركز الدبلوماسية السورية حيث أن عجز موسكو عن إقناع الأسد أو إجباره على احترام الشروط الاتفاق، سيجعلها تفقد مصداقيتها داخل مجتمعات المعارضة.

يضر الإطار الدبلوماسي الحالي للغرب في سوريا، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254، أكثر مما ينفع في ظل الظروف الحالية، مع العلم أن قرار مجلس الأمن رقم 2254 يدعو إلى وقف إطلاق النار وصياغة دستور سوري جديد

تتبعه تنظيم انتخابات تخضع لمراقبة الأمم المتحدة. وفي الواقع، يحقق هذا القرار أقل بكثير من المطالب الأولية للمعارضة، التي شملت مغادرة الأسد وتشكيل حكومة انتقالية، في حين يمثل هذا القرار حلا وسطا لمؤيدي الأسد.من المرجح أن يؤدي تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 إلى عزل مجتمعات المعارضة وتعزيز نفوذ الجماعات السلفية الجهادية. فضلا عن ذلك، من المرجح أن يتلاعب الأسد بهذا القرار من أجل تعزيز مكانته.

- لا يمكن تطبيق فكرة قرار مجلس الأمن رقم 2254 بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومراقبة دوليا في سوريا على أرض الواقع بشكل خاص، حيث يعارض الأسد بشكل علني فكرة تركيز مراقبي الانتخابات. وعموما، حدد موعد الانتخابات الرئاسية الخاصة به سنة 2021، التي من المؤكد أنه سيُتلاعب بنتائجه. والأخطر من ذلك، أنه من الممكن أن يحاول الاعتماد على قرار مجلس الأمن رقم 2254 لإضفاء الشرعية على انتخابه بمراقبين من دول صديقة مثل روسيا.
- سيعرقل الأسد تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 مع الاستمرار في تعزيز نفوذه في البلاد ببطء، مع العلم أنه سمح بتشكيل لجنة دستورية سورية خلال شهر أيلول/سبتمبر سنة 2019 سوى بعد التلاعب بتركيبة أعضائها لمنح نفسه حق النقض (الفيتو) الفعلي خلال مناقشاتها. وسيُستخدم هذا النفوذ لرفض إحراز أي تقدم حقيقي نحو إجراء إصلاحات.
- ينطوي الاستمرار في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 على مخاطر تتعلق بالتوصل إلى تسوية، فضلا عن أنها ستساهم في زيادة تشويه سمعة المعارضة القليلة التي ترغب في التفاوض مع النظام، حتى بشكل غير مباشر. كنتيجة لذلك، أضحت آفاق الوصول إلى تسوية سياسية في سوريا ضئيلة حيث يتقلص عدد قادة المعارضة الذين من المحتمل أن يوافق النظام عليهم.
- من الضروري أن تكون هناك عملية دبلوماسية تتسم بالمصداقية بالنسبة للجماعات المعارضة لأنها تقلل من فرص توجه الكثير إلى صفوف الجماعات الجهادية السلفية. وعموما، تضاعف أعداد عناصر تنظيم القاعدة والجماعات التابعة لها بسبب ادعاءاتها الطويلة بأن السوريين لا يواجهون سوى خيارين موثوقين؛ إما الجهاد أو الخضوع للأسد. ولن يتم

ترسيخ هذه الرواية إلا إذا أشاد المجتمع الدولي زورا بالتقدم الدبلوماسي السطحي باعتباره بمثابة تغيير حقيقي في حياة السوريين.

من جهة أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق هدف دبلوماسي غير مناسب، حيث أن صانعي السياسة الأمريكيين متحيزون نحو النظر إلى وقف أعمال الحرب باعتبارها أهم مؤشر على إحراز تقدم دبلوماسي في سوريا. لذلك، يضيّع صانعو السياسة الأمريكية الفرص لتشكيل مسار سوريا السياسي على المدى الطويل. كما يجب على الولايات المتحدة أن تنفتح لما يمكن أن تحققه الجهود الدبلوماسية في سوريا وتضع إبقاء الفضاء مفتوحًا للمنافسة السياسية داخل سوريا وإعادة تنشيط العملية دبلوماسية القديمة، ناهيك عن إعادة إضفاء الصبغة الشرعية عليها نصب أعينها.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للولايات المتحدة تشكيل مسار سوريا السياسي بموارد محدودة نسبيا. ومن المحتمل أن يحد الضغط الاقتصادي الأمريكي من نطاق وحجم ما يمكن أن يحققه الأسد وأنصاره، مما سيساهم في الحفاظ على خلق مساحة للمنافسة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة أن تقيد وصول الأسد إلى الأموال من خلال فرض العقوبات عليه والضغط على الأمم المتحدة للقيام بمزيد من التدقيق فيما يتعلق بمسألة اختلاس المساعدات الإنسانية في سوريا.

كما يجب على الولايات المتحدة أن تواصل منع عملية تطبيع فظائع النظام من خلال دعم الجهود الأوروبية لمحاكمة أعضاء النظام السابقين والحاليين على ارتكاب جرائم الحرب على الأقل. من جهة أخرى، يجب أن تعمل الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لإطلاق مبادرة دبلوماسية جديدة لبدء حوار داخل سوريا من خلال المؤتمرات ومبادرات المسار الثاني التي تضم أكبر عدد ممكن من المجتمع السوري.

فضلا عن ذلك، يعد وجود مثل هذه العملية أمرا مهما على الرغم من أنها لن تساهم في إنهاء الحرب قريبًا ولن تحظى بمشاركة واسعة في البداية. ويمكن أن توفر هذه العملية منفذا للمجتمع المدني السوري حتى يظل نشطا، فضلا عن آلية للولايات المتحدة والأمم المتحدة والدول الغربية الأخرى من أجل ممارسة الضغط السياسي على الأسد ومؤيديه.

في المقابل، يمكن استبعاد الدول الذين يلعبون دورا معرقلا في هذه العملية مثل تركيا، التي من المحتمل أنه سيتم تشجيعها على إحداث تغييرات في سلوكها في المستقبل. ومن شأن هذه العملية الدبلوماسية أن توفر فرصة جديدة لدمج المجموعات المستبعدة حاليًا من عملية قرار مجلس الأمن رقم 2254، على غرار قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة.

أما داخل سوريا، يتعين على الولايات المتحدة بذل المزيد من الجهد لكسب النفوذ على الصعيد المحلي واستخدامه في إطار دبلوماسي نشط. ويجب عليها الالتزام من جديد بشراكتها مع قوات سوريا الديمقراطية في شرقيَ سوريا لبناء حكم موثوق به وشامل كبديل لكل من الجماعات السلفية والجهادية. كما يجب على واشنطن نشر قوات إضافية للعمل مع قوات سوريا الديمقراطية لتحقيق الاستقرار في الشرق ومنع تركيا من المزيد من التوغل في الأراضي السورية.من منظور آخر، يجب على وزارة الخارجية الأمريكية توسيع حوارها المحلي مع المجتمعات السورية من أجل توسيع فهم الولايات المتحدة لاحتياجاتها وأهدافها، بما في ذلك في شرقيّ سوريا، حيث تتركز القوات الأمريكية. ويجب أن تكتشف طرقًا لدعم مجموعات المجتمع المدني في شماليَ غربيَ سوريا التي تحاول كبح نفوذ تنظيم القاعدة.

على هذا النحو، يجب على الولايات المتحدة البحث عن فرص تساعدها على إعادة الاندماج في أجزاء أخرى من سوريا نظرا للتطورات التي تشهدها الحرب في سوريا على أرض الواقع. وعلى سبيل المثال، قد يؤدي التمرد الناشئ في جنوبيَ سوريا إلى ظهور قادة محليين جدد، يمكن للولايات المتحدة التعامل معهم. وفي الواقع، من غير المرجح أن يتخذ الرئيس ترامب هذه الخطوات نظرا إلى رغبته في الانسحاب من الشرق الأوسط.

مع ذلك، تملك الولايات المتحدة بالفعل مصالحا أمنية قومية حيوية في سوريا، بما في ذلك منع توسع تنظيمي الدولة والقاعدة والجماعات السلفية الجهادية الأخرى، ناهيك عن وضع حد للوجود العسكري الطويل الأمد لإيران وروسيا في سوريا ووقف الهجمات التي تعد بمثابة تطهير عرقي يستهدف الأكراد السوريين.

في حال بقيت إدارة ترامب ملتزمة بمسارها الحالي، خاصة وأنه من المؤكد تقريبًا أن تفشل في تأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة في سوريا، بما في ذلك التوصل إلى تسوية دبلوماسية دائمة للحرب مع العلم أن الأسد يقبل بحماس الدعم العسكري الذي تقدمه روسيا، لكن ليس جدول أعمالها الدبلوماسي. وفي

الحقيقة، أظهر الأسد خلال السنوات الثماني الماضية من الحرب أنه يفضل تدمير بلاده بالكامل عوضا عن التنحي أو إيجاد تسوية مع جماعات المعارضة.

المقدمة

أخطأت الإدارتان الأمريكيتان في الاعتقاد بأن روسيا يمكنها المساعدة في حل العقبة الأساسية أمام التسوية السياسية في سوريا حيث رفض الرئيس السوري بشار الأسد قبول أية نتيجة دون تحقيق النصر العسكري الكامل. واتبع كل من الرئيسَيْن باراك أوباما ودونالد ترامب استراتيجيات دبلوماسية تعتمد على افتراض أن روسيا يمكنها إرغام الأسد على القبول بحل وسط. علاوة على ذلك، أدرك الرئيسان سعي روسيا للحد من تكاليفها العسكرية في سوريا التي بالغت في تقدير قدرتها على تشكيل سلوك الأسد نظرا لأن موسكو لم تتمكن من جلب الأسد إلى طاولة المفاوضات.

والجدير بالذكر أن روسيا تلعب لعبة دبلوماسية معقدة حيث تتمثل الأهداف النهائية للكرملين في سوريا في إحباط أي جهود تبذلها البلدان الغربية لاستبدال الأسد. وعموما، جرت موسكو كلا من الولايات المتحدة والأمم المتحدة عمدا إلى العمليات الدبلوماسية المتعلقة بسوريا بهدف ربح الوقت حتى تكون الظروف مناسبة لها إما لإحباط عملية السلام أو القيام بعملية دبلوماسية تهدف لاسيما لإبقاء نظام الأسد في الحكم.

تعاونت روسيا مع إدارة أوباما لإصدار قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن سوريا في كانون الأول/ ديسمبر من سنة 2015، وذلك بعد ثلاثة أشهر من تدخل روسيا في سوريا وتحديدا في أيلول/ سبتمبر من سنة 2015. ويدعو قرار مجلس الأمن رقم 2254 إلى وقف إطلاق النار، وإجراء المراجعات الدستورية، وعقد انتخابات حرة ونزيهة جديدة تخضع لمراقبة الأمم المتحدة. لكن، لا تفي هذه الشروط بمطالب المعارضة بحكومة انتقالية وعزل الأسد. وهذا يعني أن قرار مجلس الأمن رقم 2254 قد قدم مسارا دبلوماسيا مواتيا للأسد، ناهيك عن أن هذا المسار مُعرض للتلاعب من قبل روسيا.

في الواقع، انتظر الأسد بفارغ الصبر دعم روسيا العسكري ولكنه لا يقبل جدول أعمالها الدبلوماسي، حيث أظهر في السنوات الثماني الماضية من الحرب أنه يفضل التدمير الكامل لبلاده بدلاً من التنحي عن منصبه أو التفاوض مع معارضيه. وفي كثير من الأحيان، يستغل الأسد الفجوات بين روسيا وإيران ليحرض مؤيديه على بعضهم البعض. وسيضمن عناد الأسد استمرار التمرد المسلح ضده وزيادة شدة تطرفه. على الرغم من ذلك، فهو لا يمتلك القوة

الكافية للفوز بشكل مباشر، حتى بمساعدة من روسيا وإيران. وهكذا، وضع الأسد سوريا على مسار صراع الأجيال.

لم يغير عناد الأسد التزام روسيا بنظامه، لكن من شأنه أن يوضح حدود نفوذ الكرملين في سوريا. فقد سعت روسيا إلى تنفيذ خمسة جهود دبلوماسية كبرى في سوريا منذ سنة 2015، التي عارضها الأسد وأحبطها جميعها. تكيفت روسيا مع الوضع بعد النكسات الدبلوماسية وركزت على تعلم التأثير على معارضة الأسد أكثر من الأسد.

قدمت روسيا ضمانات لجماعات المعارضة عدة مرات ثم أخفقت في منع الأسد من إفشالها. والواقع أن المبالغة في الوعود الروسية من شأنها أن تزيد في تشويه فكرة التوصل إلى تسوية سياسية حقيقية بين السكان الذين تمردوا ضد النظام، ولعل ذلك ما يغذي تطرفهم. ولا شك أن الأسد يؤيد هذه النتيجة التي تدعم مطلب الدعم العسكري الروسي لنظامه.

يوفر قرار الرئيس ترامب الأخير بعكس الانسحاب الأمريكي من شرق سوريا فرصة جديدة للولايات المتحدة لصياغة سياسة أكثر فاعلية لتشكيل مسار الحرب في سوريا. وتقدم التفاعلات المعقدة بين الأسد وروسيا وجماعات المعارضة السورية منذ سنة 2015 دراسة حالة لكيفية تمكن الجهود العسكرية والدبلوماسية من تحديد النتائج، أو عدم قدرتها على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة عادة ما تجاهلت قيمة حتى العمل المحدود. لذلك، يجب على صانعي القرار الأمريكيين أن يتعلموا من هذه الأمثلة لتطوير منهج أكثر ملاءمة للتأثير على كل من الحرب ونتيجتها.

روسيا وإيران والأسد: ترابط يتسم بالهشاشة

توجد اختلافات بين الأسد وروسيا ولكنها ليست قابلة للاستغلال بالطريقة التي افترضتها الولايات المتحدة. يوجد توازن قوة معقد وديناميكي في سوريا التي يسيطر عليها النظام، حيث تعتمد العلاقات بين الأسد وروسيا وإيران على تفاعل معقد بين أهدافها النسبية وتوازن القوى، الذي يتطور مع تغير الوضع على الأرض.

يحُد هذا الترابط الهش من فعالية تحالف هذه الأطراف ولكنه يجعله في نفس الوقت مرنا ضد ضغوط الغرب. لكل من هذه الأطراف نفوذ على الطرفين الآخرين، كما يمكن لها أن تستفيد منهما لإفساد السياسات التي يعارضانها. ستحدد هذه العلاقات المعقدة مسار سوريا التي يقودها الأسد وربما الصراع الأوسع.

يجب أن يحرص المراقبون الغربيون على عدم وضع افتراضات حول ما يحدث خلف الأبواب المغلقة، كما لا نعلم الكثير من المعلومات العامة حول كيفية تفاعل روسيا والأسد وإيران في سوريا. ومن المؤكد أن المحادثات الصارمة تقع بين هؤلاء الأطراف أكثر من المحادثات العلنية، خاصة أن كل ولاية تتحكم في مساحة المعلومات المحلية خاصتها وتحجب التفاصيل المتعلقة بالمداولات التي جرت. ومع ذلك، لا يزال من الممكن تحليل كيفية تفاعل الجهات الفاعلة الثلاث وكيفية اتخاذها للقرارات، وذلك بناءً على نشاطها الملحوظ.

الأهداف

يتعاون الأسد وروسيا وإيران عن كثب، في محاولة لتحقيق أهداف مشتركة وبذل جهود مستقلة في نفس الوقت من أجل تحقيق مصالح وطنية منفصلة. يدفع هذا التوتر أحيانًا هذه الأطراف إلى العمل على أغراض متعددة، وفي بعض الأحيان يسبب حالة من العجز. عموما، يولد هذا التوتر توازنا للقوى من شأنه أن يبقي تحالف الأسد وروسيا وإيران متحيزًا تجاه تعافي النظام، ولكنه يخاطر أيضا بتحويل سوريا إلى ساحة قتال للمواجهة الإقليمية ومواجهات القوى العظمى.

- الأسد

يحتفظ الأسد بتصميم لا هوادة فيه لاستعادة قبضة نظامه على السلطة قبل الحرب، لكنه يظل ضعيفًا عسكريا ومشلولا اقتصاديا. يسعى الأسد أيضا إلى الحفاظ على هيمنة العلويين الحاكمين (الذين يمثلون أقلية) وإعادة تأسيس شبكات الرعاية بين الأقليات والأغلبية العربية السنية التي ساهمت في إعطاء الهيمنة لأسرته منذ سبعينيات القرن الماضي. وينوي الأسد إعادة احتلال سوريا تمامًا وطرد القوات الأجنبية غير المدعوة (أي الولايات المتحدة وتركيا)، وهو على استعداد لقضاء عقود في القتال إذا لزم الأمر. اعتبارًا من تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، يقدر معهد دراسة الحرب أن الأهداف الاستراتيجية الفورية للأسد تتمثل في:.

- القضاء على التهديدات الحالية والمستقبلية لنظامه من خلال استعادة سوريا بأكمله.استعادة الشرعية الدولية عن طريق إنهاء عزلته ووضعه كدولة منبوذة
- إعادة إنشاء الآليات الأساسية للسيطرة على النظام بما في ذلك شبكات الرعاية وهياكل الحكم المحلي والضوابط السكانية المقيد.تأمين إغاثة اقتصادية محدودة لنظامه وقاعدة الدعم التابعة له
- حماية سيادته من خلال مقاومة استقطاب روسيا وإيران لنظامه.

يسعى الأسد إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال قبول مساعدة روسيا وإيران العسكرية مع اتخاذ إجراءات مستقلة لتشكيل مسار الحرب نحو مصالحه - حتى عندما يتعارض ذلك مع أهداف مؤيديه. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، أصبح الأسد أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى منذ سنة 2011، لكنه لا يزال يواجه تحديات خطيرة كما هو موضح أدناه.

- روسيا

انتشرت قوات روسيا في سوريا لإنقاذ الأسد ولكن أيضًا لتحقيق أهداف أوسع نطاقًا، يكون فيها نظام الأسد أداة مفيدة لروسيا. وتشمل الأهداف الاستراتيجية الكبرى لروسيا والتي تتعلق بسوريا، إعادة تأسيس مكانتها كقوة عظمى فضلا عن تقليص النفوذ العالمي للولايات المتحدة وحلف الناتو. علاوة

على ذلك، تُركز أهدافها الاستراتيجية الثانوية في هذا البلد على استخدام الشرق الأوسط لتوسيع نفوذها العسكري والدبلوماسي. وتشمل هذه الأهداف:

- **عسكريا**

• توسيع نطاق قدرة روسيا على الوصول إلى قاعدة استراتيجية

• إعادة بناء القوة العسكرية الروسية وتطوير قدرات عسكرية جديد.• زيادة مبيعات الأسلحة الروسية.

- **سياسياً**

• تعطيل عمل حلف الناتو وتقسيم.• إضفاء الشرعية على روسيا كوسيط دول.• توسيع نطاق نفوذ روسيا في الشرق الأوسط وأوروبا.

• تطبيع انتهاكات روسيا للمعايير الدولي.• خلق كوكبة من التحالفات الدولية التي تنجذب نحو روسيا.

لقد حققت موسكو هذه الأهداف من خلال بناء مركز عسكري في سوريا لإظهار القوة في المشرق وما وراءه، وأعادت تأسيس مناطق نفوذها السابقة في الشرق الأوسط في نفس الوقت. حصلت روسيا على 49 عقدًا من عقود الإيجار من الأسد لقاعدة حميميم الجوية ومرفأ طرطوس البحري على الساحل السوري في عامي 2017 و2019 على التوالي.

يمكن لروسيا أن تستخدم هذه القواعد لمنافسة حلف الناتو في البحر الأبيض المتوسط وتحدي الهيمنة الجوية التركية والأمريكية في المشرق من خلال توسيع شبكة منع الوصول للمنطقة خاصتها. تستخدم روسيا بالفعل هذه البنية التحتية لإظهار قوتها في إفريقيا، كما أنها تستغل الصراع لتدريب جيشها وتسويق أسلحتها أمام جمهور عالمي.

استغلت موسكو مشاركتها في سوريا لرفع مكانتها كوسيط دولي، وأعادت روسيا تغيير مسار العمليات الدبلوماسية التي تركز ظاهريًا على إيجاد حل للحرب السورية وذلك لتحقيق أهدافها الأوسع نطاقا، على غرار المشاركة في اختيار تركيا من حلف الناتو والوصول إلى أموال إعادة الإعمار.

من جهة أخرى، كانت حملة موسكو لاستغلال دورها في سوريا ناجحة دوليا لدرجة أن موسكو استخدمتها حتى لجذب دول بعيدة عن الشرق الأوسط لتضع اهتماما محدودا لسوريا وتهتم بصورة أعمق بمدارها. وقد مثلت روسيا البيضاء أبرز مثال على ذلك، حيث حضرت اجتماعًا حول سوريا، توسطت فيه روسيا في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2018. ستشرح الأقسام التالية من هذا التقرير هذه النجاحات.

- إيران

ترى إيران بقاء نظام الأسد الخاضع لسيطرة العلويين شرطًا وجوديًا لمصالحها الخاصة، وتمتلك على الأقل أربعة أهداف استراتيجية كبرى في سوريا:

- الحفاظ على الثورة الإسلامية وتصديرها
- إرساء الهيمنة الإقليمية على حساب المملكة العربية السعودية وتركيا بدرجة أقل
- طرد الولايات المتحدة من الشرق الأوسط.
- القضاء على إسرائيل

إلى جانب الحفاظ على الأسد في الحكم، تشمل أولويات إيران في سوريا توسيع محور المقاومة الإقليمي خاصتها - أي شبكتها المتكونة من الجماعات الشيعية بما في ذلك حزب الله اللبناني المسؤول عن منحها عمق استراتيجي وقوة ضد إسرائيل. بعد سنة 2011، وسّعت إيران بشكل كبير من عمليات الانتشار غير المباشرة لقواتها في سوريا، وذلك لتعزيز الجيش العربي السوري الذي بات جميع جهوده بالفشل. زاد ذلك بدوره من قدرة الجيش العربي السوري على تهديد الولايات المتحدة وإسرائيل انطلاقا من سوريا.

استثمرت إيران بكثافة في إرساء بنية تحتية عسكرية طويلة الأجل في جميع أنحاء سوريا، وتجنيد فرع جديد من حزب الله السوري وتنظيم دورات التوعية الدينية والثقافية للسُنّة السوريين القاطنين بهضبة الجولان وشرق سوريا. في سنة 2019، بدأت إيران في نقل بعض مصانع الصواريخ من سوريا إلى العراق بعد الضربات المتكررة التي نفذتها إسرائيل في سوريا. وقد أفاد المسؤولون الأمريكيون لاحقًا بأن إسرائيل شنت غارات جوية متعددة في العراق مستهدفة

مستودعات الأسلحة التي يديرها الوكلاء الإيرانيون في العراق اعتبارًا من تموز/ يوليو سنة 2019.

نقاط الاحتكاك

يتعاون الأسد بشكل أوثق مع إيران مقارنة بروسيا، حيث تقف روسيا والأسد على نفس الجانب من الحرب، لكنهما لا يتفقان حول النهاية المطلوبة ووسائل تحقيقها. من جهة أخرى، لا تتفق روسيا مع هدف الأسد المتطرف حول استعادة سوريا كلها. ومن المتوقع أن تكون روسيا راضية إلى حد كبير إذا ما استطاعت تأمين بقاء قواعدها على الساحل السوري، وإذا ما بقي نظام الأسد سليمًا بما يكفي لضمان وجود هذه القواعد على المدى الطويل، وإذا ما أخفق الغرب في إزالة الأسد من منصبه. في المقابل، يُعتبر أي شيء آخر بمثابة مكافأة. وهكذا، تُعتبر مقاييس النجاح الروسية أقل بكثير من مقاييس النجاح بالنسبة للأسد وإيران.

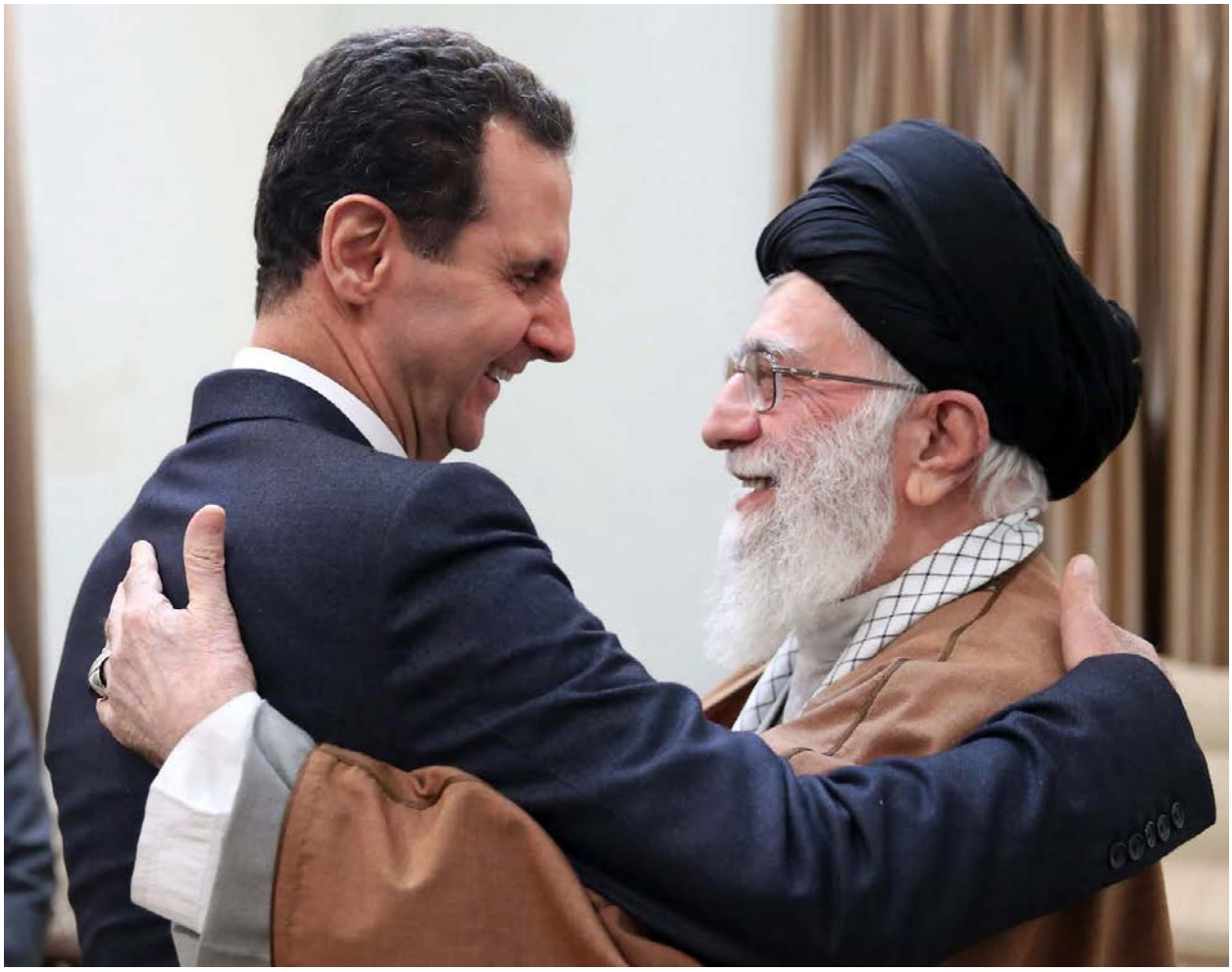

بشار الأسد يحتضن الزعيم الإيراني آية الله علي الخامنئي في طهران ، في فبراير 2019

حققت موسكو تسوية دبلوماسية لحرب تضفي الشرعية على الأسد للمساعدة في خفض نفقاتها العسكرية من ناحية، ورفع بعض الضغوط الدولية على كل من روسيا والأسد من ناحية أخرى. وتُعتبر روسيا مستعدة لمنح تنازلات وذلك في سعي لتحقيق هذا الهدف الذي يرفضه الأسد. وبالمثل، تشارك إيران رغبة الأسد في توسيع سيطرة النظام بصفة أعمق على سوريا الشرقية ولا تتوافق مع رغبة روسيا في التوصل إلى تسوية دبلوماسية.

يدعم الأسد بنشاط أهداف إيران الإقليمية الأوسع نطاقا، في حين تسعى روسيا إلى التخفيف من حدة نسق التصعيد بين إيران وإسرائيل. ويعتبر الأسد إيران أداة مفيدة ضد إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوافق تعمق بعد أن أقر الرئيس ترامب بضم إسرائيل لهضبة الجولان في آذار/ مارس سنة 2019.

لا تتماشى أهداف الهيمنة الإيرانية مع رغبة روسيا في لعب دور الوسيط في الشرق الأوسط. وقد أقام الكرملين علاقات وثيقة مع كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية من أجل وضع نفسه كمحاور دولي رئيسي وللتخفيف من حدة النزاعات الإقليمية التي تغذيها إيران. من جهة أخرى، قدمت روسيا تأكيدات لإسرائيل بأنها ستعمل على تقييد إيران في سوريا من أجل ردع المزيد من التصعيد. وقد كسبت موسكو بعض الوقت بفضل هذه التعهدات لكنها فشلت في الوفاء بوعودها لإسرائيل.

ميزان القوى

لا يمتلك الأسد وروسيا وإيران سيطرة واضحة على الأعضاء الآخرين في تحالفهم، ويعتمد الأسد على روسيا وإيران فعلا للبقاء على قيد الحياة، ولكنه لا يخضع لسيطرتهما. ويحتاج كل طرف فاعل إلى دعم من الآخرين لتحقيق أهدافه الخاصة.

يتمتع الأطراف الثلاثة بميزات يمكنهم استخدامها - ويستخدمونها بالفعل - للمناورة واكتساب المزيد من النفوذ على الآخرين عندما يكون الوضع مناسبا. والواقع أن حدة هذه المنافسة بصدد الإزدياد في المناطق المعاد استعادتها في

سوريا، حيث تتنافس الأطراف الثلاثة على تدفقات الإيرادات ومصادر الطاقة الأخرى. قد ينتفع الأسد في نهاية المطاف من مرحلة ما بعد الغزو.

يتمثل أكبر مصدر للضغط الذي تفرضه روسيا على شركائها في دعمها العسكري (خاصة القوة الجوية) لتصميم وتنفيذ العمليات التي لم يتمكن الأسد وإيران من القيام بها بمفردهما. ودون تدخل موسكو في سنة 2015، كان من المحتمل أن يحتاج الأسد إلى إرساء نظامه على الساحل السوري، الأمر الذي كان سيؤدي إلى تعطيل أهداف إيران بشكل كبير في سوريا.

تمتلك روسيا أيضًا نفوذًا دبلوماسيًا من خلال حق النقض التي تمتلكه في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمسؤول عن حماية كل من الأسد وإيران من المزيد من الضغوط الدولية. كما حافظ دعم روسيا على نظام الأسد، ومن خلاله هذا النظام، حافظ على جدول أعمال إيران الإقليمي.

مع ذلك، لا يمكن لروسيا أن تفرض شروطًا على الأسد أو إيران، وهي تعتمد عليهما بالمثل حتى يتسنى لها أن تقوم بعملياتها في سوريا. علاوة على ذلك، ترى موسكو أن تدخلها كان بطلب من الحكومة "الشرعية" في سوريا، وبالتالي تعتمد - وإن كان بقدر أقل - على أخذ الإذن من الأسد للقيام بعملياتها في سوريا.

من المحتمل ألا تسحب روسيا قواتها العسكرية إذا طلب الأسد ذلك، لكن الاحتفاظ بمبررات قانونية سطحية على الأقل من شأنه أن يعزز الجهود الروسية الدولية لإضفاء الشرعية على نشاطها ولتشويه سمعة الولايات المتحدة. لا تملك موسكو ما يكفي من القوة القتالية المستقلة في سوريا لتأمين قواعدها أو لهزيمة الجماعات المعارضة للأسد، مما يجبرها على الاعتماد على القوات الموالية للأسد وإيران. يعتمد الوجود العسكري الروسي كحد أدنى على دعم البنية التحتية والدعم اللوجستي من سوريا. قبل الكرملين هذا الاعتماد بسبب القيود التي تعاني منها الموارد ولكن أيضًا لتدريب جيشه على كيفية القتال داخل التحالف.

تستفيد روسيا أيضًا من سياسة الإنكار المتمثلة في الاندماج مع السوريين. وبالمثل، لا يمكن للأسد توفير ما يكفي من القوات العسكرية القادرة على تأمين الساحل السوري، وهي حقيقة يبدو أنها فاجأت موسكو في الأصل. حيال هذا الشأن، علق القائد الروسي السابق في سوريا، العقيد ألكسندر دفورنيكوف، علنا بأن روسيا قد شعرت بخيبة أمل عند اكتشاف المدى الحقيقي لضعف النظام

بعد التدخل في سوريا. وتعتمد موسكو أيضا على إيران لتأمين قواعدها على الساحل السوري وبالتالي تعزيز حملاتها الإقليمية الأوسع لتقييد حرية حركة الناتو في البحر الأبيض المتوسط وقوة مشروعها في إفريقيا.

حاولت روسيا مرارًا وتكرارًا التخفيف من أثر هذه الثغرة الأمنية ونجحت في فعل ذلك بصفة محدودة منذ سنة 2015. كما حاول الكرملين إصلاح المجموعة المتفرقة من الميليشيات المؤيدة للنظام عن طريق تحويلها لقوة أكثر قدرة وأكثر مركزية بإمكانها الاستجابة لحكومة سوريا في أواخر سنة 2015.

منعت إيران هذه المحاولة، وذلك بعد أن استثمرت بكثافة في تكوين الميليشيات الموالية للنظام التي حاولت روسيا إعادة تنظيمها وإعادة تهيئتها. تبنت روسيا لاحقًا نهجًا جديدًا لتجنيد رجال الميليشيات غير النظاميين الموالين للنظام ومقاتلي المعارضة السابقين في وحدتين جديدتين، وهما الفيلق الرابع والفيلق الخامس من القوات المسلحة السورية.

حققت هذه الجهود نجاحًا محدودًا فقط، وغالبًا ما واجهت مقاومة من إيران. لا يمكن رؤية المدى الكامل لهذه التوترات من المصادر المتاحة علنا، التي لا يمكنها اختراق آليات التمويل غير المعتادة وأشكال التأثير والمنافسة السرية داخل هذه الهياكل.

يبيّن العمل الملحوظ بين روسيا وإيران الترابط الهش والمعقد بينهما، إذ تعمل كل منهما على توليد قوات عسكرية جديدة للأسد، وتخفيف بعض النقص في القوى العاملة مع توسيع شبكات المحسوبية داخل سوريا. ومع ذلك، تتنافس روسيا مع إيران بدل التعاون مع بعضهما البعض لتوليد هذه القوى. وتمتد منافستهم أيضًا إلى الفرص الاقتصادية في المناطق الخاضعة للنظام، بما في ذلك شبكات التهريب التي تتداخل مع الجماعات شبه العسكرية. وتسعى روسيا بإثارة القوى التي تولدها لتعويض اعتمادها على إيران، التي تعمل بدورها على توليد القوى في محور المقاومة الخاص بها.

في الحقيقة، توفر القوات الروسية والإيرانية نفوذا إضافيًا في سوريا، ما دامت قواتهم تدعم عمليات هجومية جديدة من قِبَل الأسد. وحتى الآن، شهدت روسيا نجاحًا محدودًا نسبيًا في توليد تشكيلات رسمية قادرة على القتال. أما إيران، فحققت بدورها نجاحا أكبر بسبب نموذجها المحدود نسبيًا، الذي يسعى إلى زيادة التسلل إلى هياكل الدولة بدلاً من بناء وحدات عسكرية جديدة.

يعتمد الأسد على المساعدات العسكرية لروسيا وإيران. في المقابل، لا يزال يحافظ على استقلاليته لتعزيز مصالحه الخاصة، ويتعاون مع جهود موسكو عندما يحتاجها وينفيها عندما لا تتناسب مع رغباته. وغالبا ما يدعم العمليات العسكرية التي صممتها روسيا إلى حد ما، ثم يقوم بتخريبها أو تشكيل نتائجها، وهو ما يعكس اعتزامه على الحفاظ على أكبر قدر ممكن من حرية التصرف فضلا عن التوتر الذي يسود علاقته بروسيا.

على الرغم من وقوف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى جانب الأسد، إلا أنه لم يعامله على قدر من المساواة. فخلال إحدى الحالات البارزة، منع ضابط عسكري روسي الأسد من المشي إلى جانب بوتين خلال الزيارة التي أداها لقاعدة حميم الجوية الروسية في سوريا. ومن جانبها، عمّمت وسائل الإعلام المناهضة للنظام صورة هذه الحادثة على نطاق واسع. ومن المؤكد أنه السبب وراء تأجيج التزام الأسد بالحفاظ على استقلاله وطموحه بالسيادة.

من المحتمل أن يكون لإيران نفوذ على الأسد أكثر من روسيا. وفي الحقيقة، كان الأسد على علاقة وثيقة مع طهران قبل الثورة السورية واعتمد على مستويات متنامية من التدخل العسكري الإيراني لإبقاء نظامه صامدا قبل تدخل روسيا في سنة 2015 بفترة طويلة. وتجدر الإشارة إلى أن لنفوذ إيران في سوريا حدود، كما هو الحال في العراق ولبنان، حيث تسللت إيران ووكلاؤها إلى مؤسسات الدولة وأدت إلى تدمير جزئي للسيادة السورية.

يشعر الحرس القديم لحزب البعث السوري، وهو وسيلة يعتمدها النظام من أجل فرض سيطرته، بانزعاج شديد من هيمنة إيران. ومن جهته، اعتمد الأسد على سياسة التهميش في حق بعض هذه الشخصيات البارزة في وقت مبكر من الصراع. في المقابل، لا يزال النفور من النفوذ الإيراني مستمرا حيث من الممكن أن يؤدي أي تراجع داخلي إلى فرض بعض القيود على إيران. علاوة على ذلك، عرقلت العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران طوق النجاة الاقتصادي لطهران في سوريا، ما من شأنه أن يقلل من قيمة دعم إيران للأسد.

على الرغم من أن الأسد لا يملك بدائل أفضل لتجديد هذه الخسائر، إلا أنه لا يزال محتفظا بنفوذه على روسيا وإيران. بالإضافة إلى ذلك، يملك الأسد شبكات رعاية عميقة عبر العديد من قطاعات المجتمع، بما في ذلك الأغلبية العربية السنية والأقليات المسيحية والدرزية. كما أنه يتمتع بسيطرة مباشرة على الوسيط السياسي داخل بلده. كما تلاشى النظام بشكل كبير أثناء فترة الصراع بسبب

اعتماده على ميليشيات شبه مستقلة تُموّل من قبل القلّة. وطوّرت هذه المراكز البديلة للسلطة بعض القدرة على التحقق من سلوك الأسد الذي أصبح أكثر مهارة عندما يتعلق الأمر بالتحرك في هذه الديناميات المعقدة.

من جانبه، لاحظ الاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو سنة 2019 أن الأسد "يرأس نظامًا يتألف من شبكات منافسة ومتكاملة رسمية وغير رسمية، ويعمل على خلق علاقات تكافلية تستند إلى بقائه وتعاونهم المستمر". كما أنه قادر على التلاعب بهذه الشبكة المتكونة من سماسرة السلطة الأوفياء، فضلا عن خلق شبكة أخرى جديدة من الميليشيات غير الرسمية التي ظهرت منذ بداية النزاع. وتعد هذه المهارة مصدرا مهما للنفوذ الذي يمكن أن يستخدمه للتغلب على روسيا وإيران.

حملة روسيا العسكرية والدبلوماسية

استخدمت روسيا تدخلها في أيلول/ سبتمبر سنة 2015 لتشكيل مفاوضات دولية بشأن سوريا مع الحفاظ على تعزيز نفوذ الأسد على أرض الواقع. ومن جهته، صرح بوتين في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2015 أن روسيا تهدف "لتحقيق الاستقرار في السلطات الشرعية وتهيئة الظروف لإيجاد حل وسط سياسي" في سوريا. علاوة على ذلك، صممت روسيا سلسلة من العمليات العسكرية الرئيسية الموالية للنظام التي دعمتها على مدار خمس مراحل من سنة 2015 إلى 2019. وعلى الرغم من محاولة الكرملين التوسط للتوصل إلى تسوية سياسية أوسع نطاقا في نهاية كل مرحلة، لكنها فشلت في كل مرة في تأمين التأييد من الأسد أو خصومه في سوريا.

نجحت روسيا في تحقيق قدر كبير من الثِقَل الدبلوماسي في الغرب. وفي الواقع، ستصبح سوريا، في حال شعر الغرب باليأس فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية في سوريا، عُرضة لتلاعب روسيا. وكانت موسكو قادرة على جذب الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار، حيث يشكل كل منها في الظاهر حجر الأساس نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254، دون إظهار أي قدرة جادة على إجبار الأسد على تأييدها. ومن جانبها، قبلت الولايات المتحدة وأوروبا مرارا بهذه المحاولات السطحية للحد من العنف في سوريا. ومع ذلك، استمرت روسيا في الوقت نفسه في التحسين من وضع الأسد، مما جعله أكثر تشددا وغير راغب حتى في منح تنازلات محدودة لإنهاء الحرب.

تدخل روسيا الأول في سوريا

صممت روسيا مرحلتها الأولى من العمليات العسكرية الكبرى لتخفيف من حدة المقاومة الدولية والمحلية للتوصل إلى تسوية دبلوماسية ملائمة للأسد. ومكّن تدخل روسيا في كل من سوريا وإيران من تأسيس تأمين خطوط دفاعية في محافظات اللاذقية وحماة وحمص في شماليّ غربيّ سوريا. ونجحت هذه العمليات في تثبيت استقرار النظام، الذي فقد السيطرة على مدينة إدلب في نيسان/ أبريل سنة 2015 وواجه تهديدا جهاديًا كبيرًا من أجل الظفر بمدينة حماة وقلب معقل العلويين على الساحل السوري. بالإضافة إلى ذلك، خسر الأسد

أرضه أمام تنظيم الدولة وسط سوريا، الأمر الذي خلق تهديدا محتملا لدمشق في المستقبل.

في البداية، منحت موسكو الأولوية للجهود المبذولة لتأمين قاعدتها الجوية الجديدة وقاعدتها البحرية القديمة على الساحل السوري. بعد ذلك، حددت روسيا الهدف للاستيلاء على مدينة حلب وإزالة معقل رئيسي لجماعات المعارضة التي تدعمها تركيا والولايات المتحدة. كما عملت روسيا والأسد على تخفيف النقص في الموارد من خلال إنشاء آليات لجماعات المعارضة لإجبارهم على الاستسلام. وفي خطوة أخرى، افتتحت موسكو مركز المصالحة الروسية في قاعدة حميم الجوية في شباط/ فبراير سنة 2016 من أجل التفاوض مع جماعات المعارضة في ظل تنسيق وثيق مع وزارة المصالحة الوطنية السورية وتركيا.

وفي تموز/يوليو سنة 2016، وسع الأسد نطاق قانون العفو السابق لمنح العفو الرسمي للمقاتلين الذين استسلموا ووافقوا على "تسوية أوضاعهم" مع الدولة. وشملت هذه العملية الخضوع للتحقيق والموافقة رسميًا على عدم القيام بنشاطات معادية للنظام في المستقبل. وينص القانون على "إعفاء المقاتلين الذين وافقوا على العفو من العقاب الكامل" لما اعتبره النظام أعمالا إرهابية، مما يعني أن المشاركين لن يتعرضوا لأعمال انتقامية شديدة. وفي الوقت نفسه، انهارت الجهود الدولية الساعية للوساطة في المحادثات بين النظام والمعارضة في أوائل سنة 2016.

حاولت الأمم المتحدة عقد جولة جديدة من المحادثات في كانون الثاني/ يناير سنة 2016، لكنها سرعان ما علقت الجهود في أقل من شهر بعد رفض المعارضة الحضور، مشيرة إلى رفض النظام منح تنازلات بطريقة سلمية على غرار وقف الغارات الجوية. وفي هذا الإطار، أكد رئيس هيئة المفاوضات، رياض حجاب، مطالب المعارضة بتقديم تنازلات سياسية تتجاوز بكثير قرار مجلس الأمن رقم 2254، مشددًا على أن "المعارضة لن تتحدث إلا عن وقف إطلاق النار عندما يكون هناك تحول سياسي لا يشمل بشار الأسد".

أرست الولايات المتحدة التعاون الثنائي مع روسيا لتنفيذ وقف إطلاق النار وصياغة دستور سوري جديد وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2254. وعملت موسكو على تشتيت انتباه الغرب أثناء دعمها للأسد. وأصدرت كل من الولايات المتحدة وروسيا بيانًا مشتركًا في 22 من شباط/ فبراير سنة 2016، أعلنت فيه وقف إطلاق النار وإنشاء "فرقة عمل لوقف إطلاق النار" من أجل "تطوير آليات فعّالة لتعزيز

ومراقبة الالتزام بوقف النظام إطلاق النار "وقوات أخرى داعمة له" فضلا عن المعارضة المسلحة. علاوة على ذلك، اخترقت روسيا مرارا قرار وقف إطلاق النار من خلال شن الهجمات الجوية، بما في ذلك استهداف العديد من مقار المعارضة التي تدعمها الولايات المتحدة.

لاحقًا، حظي قرار انسحاب روسيا العسكري من سوريا بترحيب الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، كان انسحابها في واقع الأمر بمثابة تناوب للقوات استعدادا لهجوم كبير مؤيد للنظام لاستعادة مدينة حلب الشرقية التي كانت تحت سيطرة المعارضة. وأدى التلاعب الروسي إلى تعكر الصفو الدبلوماسي وكسب الوقت لعملياتها العسكرية في سوريا. ومن جهتها، استمرت إدارة أوباما في العمل مع روسيا مع التصعيد في الهجوم على مدينة حلب. وفي تموز/ يوليو سنة 2016، عرضت الولايات المتحدة على روسيا التعاون ضد تنظيم الدولة والقاعدة مقابل وقف الغارات الجوية الموالية للنظام، على أمل تجنب المزيد من سفك الدماء في حلب.

اعتبرت روسيا العرض بمثابة فرصة لإضفاء الشرعية على دورها في سوريا من خلال إبرام شراكة عسكرية مع الولايات المتحدة. وأعلنت الولايات كل من المتحدة وروسيا عن إبرام اتفاق في منتصف أيلول/ سبتمبر سنة 2016 يقضي بإنشاء مركز تنفيذ مشترك لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق الضربات الجوية ضد تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة مقابل "الحد الفعلي للعنف" التي تضمنه روسيا في سوريا. كما استخدمت روسيا هذه العملية لكسب الوقت لتخفيف دفاعات المعارضة ووضع الشروط اللازمة للهجوم الحضري المقبل على مدينة حلب حتى منتصف سنة 2016.

سرعان ما خرق الأسد وروسيا الاتفاق مع إدارة أوباما. وشنت الطائرات الحربية التابعة للنظام غارات جوية خلال ساعات من بداية وقف إطلاق النار يوم 12 أيلول/ سبتمبر. كما واصلت روسيا غاراتها الجوية، بما في ذلك ضرب قافلة مساعدات إنسانية متجهة إلى مدينة حلب في 19 أيلول/ سبتمبر. وانسحبت الولايات المتحدة من الصفقة في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر، قائلة إن روسيا كانت "إما غير راغبة أو غير قادرة على ضمان التزام الأسد بالترتيبات التي وافقت عليها موسكو". ولم يشر البيان إلى انتهاكات روسيا للصفقة.

على الرغم من نجاح الأسد وروسيا وإيران في الاستيلاء على مدينة حلب في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2016، إلا أن هذا النصر لم يؤدّ إلى انفراج سياسي سعت إليه

روسيا. كما رفضت جماعات المعارضة والمدنيون قبول اتفاق المصالحة مع الأسد واختاروا الإخلاء إلى محافظة إدلب بدلا من ذلك.

في البداية، عطلت قوات النظام عملية الإجلاء ثم قامت بالانتقام من المدنيين من خلال احتجاز وتنفيذ العديد من الذكور في سن الخدمة العسكرية والقيام بعمليات قتل إضافية خارج نطاق القضاء في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقًا في مدينة حلب. ووقعت هذه الانتهاكات على الرغم من الضمانات التي قدمتها روسيا بالمرور الآمن، الأمر الذي يشير إلى قدرة الأسد غير المقيدة على معاقبة مواطنيه بسبب مقاومتهم رغم اعتماده على روسيا وإيران.

محاولة روسيا في أستانا سنة 2017

حاولت روسيا لأول مرة التوصل إلى تسوية دبلوماسية للنزاع فور استعادة مدينة حلب. ومرة أخرى، طالب بوتين بانسحاب عسكري جزئي من سوريا في أواخر كانون الأول/ ديسمبر سنة 2016. وعقدت روسيا في وقت لاحق اجتماعًا مع تركيا وإيران في موسكو لتكوين آلية دبلوماسية جديدة بشأن سوريا منفصلة عن الأمم المتحدة. وأصدرت الدول الثلاث بيانًا مشتركًا تعلن فيه أنها ستتعاون من أجل "تيسير وضامن" الاتفاق بين النظام السوري ومعارضته لما أصبح يعرف باسم محادثات أستانا، مع استضافة اجتماعاتها في أستانا بكازاخستان.

يهدف الكرملين إلى استخدام محادثات أستانا لجذب الأمم المتحدة إلى عملية تقودها روسيا من شأنها أن تسمح لها بصياغة التنفيذ النهائي لقرار مجلس الأمن رقم 2254. وفي كانون الثاني/ يناير سنة 2017، عقدت كل من روسيا وتركيا وإيران المجموعة الأولى من محادثات أستانا، لكنها فشلت في محاولاتها في التدخل لتسوية النزاع. والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة والنظام السوري والمعارضة حضروا الاجتماع، حيث أظهرت المعارضة موقفها الضعيف بعد فقدان مدينة حلب.

في هذا الإطار، عممت روسيا مشروع الدستور السوري الجديد أحادي الجانب وجادلت بأنه ينبغي على الأطراف قبوله باعتباره بداية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 في تركيا. في المقابل، رفض وفد المعارضة المسودة وبدؤوا في الانسحاب من العملية بحلول آذار/مارس سنة 2017. وعلى الرغم من أن النظام

السوري لم يتخذ موقفًا علنيًا من المشروع، إلا أنه من المحتمل أن يعارضها نظرًا لتأكيد الوثيقة على اللامركزية، وهو ما يرفضه الأسد في العلن.

أثبتت محادثات أستانا نجاحها في تحقيق هدف روسيا الأوسع المتمثل في اكتساب مكانة دبلوماسية من خلال دورها في سوريا. واستخدمت روسيا إطار المحادثات لبذل جهد كبير لإقناع تركيا بعدم الانحياز لحلف الناتو باتجاه تحالف مع روسيا واكتساب نفوذ غير متكافئ مع الجهود الدولية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254. من جهة أخرى، أصدرت الأمم المتحدة بيانًا في أواخر كانون الثاني/ يناير سنة 2017 مشيدًا بمحادثات أستانا باعتبارها "خطوة مهمة نحو استئناف المفاوضات بين الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة". وفي نهاية المطاف، استخدمت روسيا محادثات أستانا كدليل ثمين على المفهوم لجهودها المستقبلية لجذب دول إضافية إلى مسار دبلوماسي مستقل عن سوريا.

عدّلت روسيا استراتيجيتها العسكرية والسياسية في المراحل اللاحقة بناءً على النتائج في مدينة حلب ومحادثات أستانا. في الحقيقة، وصف العديد من القادة الروس مدينة حلب بأنها "ستالينجراد سورية" وأشاروا إلى أنها تستلزم مقاربة جديدة للعمليات العسكرية في سوريا مشيرة إلى الخسائر الكبيرة التي تكبدها التحالف الموالي للنظام. وصرح القائد الروسي السابق في سوريا العقيد ألكساندر جورالافليف، الذي خدم خلال المعركة من أجل مدينة حلب، قائلا إن روسيا تعلمت كيفية التخطيط وتنفيذ تدابير لإجلاء المدنيين أثناء تنفيذ المهام القتالية.

بالإضافة إلى ذلك، ناقش الخبراء المؤيدون للكرملين علنًا فشل روسيا الأولي في أستانا كدرس تعلمته في سوريا. وستستمر روسيا في التمسك بمحادثات أستانا، لكنها عدّلت مقاربتها الشاملة في سنة 2017 للتركيز على طريق أكثر محدودية للمضي قدما يجمع بين العمليات العسكرية مع بذل جهد دبلوماسي جديد يركز على عقد حوار داخل سوريا لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254.

مؤتمر سوتشي في روسيا سنة 2018

قامت روسيا بحملة طويلة دامت سنة لتهيئة الظروف الدبلوماسية والعسكرية قبل محاولتها المقبلة للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في كانون الثاني/ يناير سنة 2018. وفي المقام الأول، وضعت إطارًا جديدًا لمناطق وقف التصعيد في

غربيَ سوريا عبر محادثات أستانا. وفي المقام الثاني، مكنت الحملة العسكرية من إعادة تأكيد سيطرة الأسد على احتياطيات النفط والغاز الطبيعي التي تحتفظ به تنظيم الدولة في شرقيَ سوريا. وسيستغل الأسد المساعدات العسكرية الروسية، لكنه يعمل مرة أخرى على إفساد خط جهده الدبلوماسي الأوسع.

قدمت روسيا يد المساعدة لإفساد محاولة الأمم المتحدة المتمثلة في عقد مجموعة أخرى من المحادثات داخل سوريا في شباط/ فبراير سنة 2017. كما دعت روسيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وهو موقف رفضته المعارضة والأسد وتركيا. وينتمي هذا الحزب إلى حزب العمال الكردستاني الذي يشن حاليًا تمردًا في تركيا، ويسعى إلى إنشاء منطقة شبه مستقلة في شماليَ سوريا. وعقدت روسيا جولة من محادثات أستانا في 15 و16 شباط/ فبراير سنة 2017، أي قبل أسبوع واحد من بداية المحادثات في 23 شباط/ فبراير.

التقى المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، بشكل منفصل بوفود النظام والمعارضة، لكنه لم يحرز أي تقدم دبلوماسي مفيد. وفي وقت لاحق، وافقت روسيا وإيران وتركيا على إنشاء أربعة مناطق لوقف التصعيد في أجزاء من غربيَ سوريا التي تسيطر عليها المعارضة في إطار مجموعة جديدة من محادثات أستانا التي أُجريت في السادس من أيار/ مايو سنة 2017. وشملت المناطق، محافظة إدلب الكبرى ومحافظة حمص الشمالية وضواحي الغوطة الشرقية بدمشق وجنوبيَ سوريا.

دعت الاتفاقية إلى وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى في هذه المناطق، على الرغم من أن الأطراف لم يضعوا حدودهم وشروطهم النهائية حتى 17 أيلول/ سبتمبر. وانقلب الاتفاق على أستانا داخل المفاوضات الدولية بشأن سوريا. في المقابل، رفض وفد المعارضة حضور محادثات أستانا، وأدانوا الاتفاق على فشله في تغطية جميع أنحاء سوريا، وافتقارها إلى القيود المفروضة على الأسد، وإدماجها في إيران.

لم يتفاوض الأسد أو يوقع على الصفقة، حيث ستنتهك قواته أحكامه مرارًا وتكرارًا على الرغم من ادعاءاته العلنية بأنه دعم النتائج التي وصلت إليها محادثات أستانا. ويمثل دعم تركيا لمناطق إلغاء التصعيد نقطة تحول في الصراع وتقارب كل من أنقرة وموسكو. وقلصت الصفقة الضغط العسكري على مناطق شماليَ غربيَ سوريا حيث دعمت تركيا الجماعات المناهضة للنظام، الأمر الذي ساعدها على استعادة مصداقيتها بين وكلائها بعد فشلها في التدخل في مدينة حلب

واستغلت تركيا الحد من العنف لتطوير وتعزيز جماعات المعارضة التابعة لها في شماليَ سوريا.

في هذا السياق، استخدمت مقترحات تسوية الأزمة السورية للتفاوض مع روسيا من أجل حرية العمل لمحاربة هيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على الأراضي السورية، التي شكّلت الشريك الأساسي على الميدان للحملة الأمريكية ضد تنظيم الدولة. وفي كانون الثاني/ يناير سنة 2018، اعترفت موسكو بعملية عسكرية نفذتها بها تركيا من أجل غزو وتطهير كانتون عفرين ذو الأغلبية الكردية على الحدود السورية التركية.

فضلا عن ذلك، استخدمت روسيا المفاوضات بشأن مناطق التصعيد لاستئناف المحادثات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بسوريا، ولكن هذه المرة مع إدارة ترامب. وفي هذا الصدد، سعى الكرملين مرة أخرى إلى استمالة الولايات المتحدة في توافق دبلوماسي يركز على مكافحة الإرهاب. وشدد ترامب على الرغبة في وقف التصعيد في سوريا بعد مكالمة هاتفية أجراها مع بوتين في الثاني من أيار/ مايو سنة 2017، مما فتح الباب أمام روسيا لتقديم عرض له.

أكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن روسيا تنوي البقاء في سوريا إلى أجل غير مسمى، وأن الغرب ينبغي أن يعمل جنبا إلى جنب مع الكرملين عوضا عن محاولة إزاحة الأسد من منصبه. ومن جهته، أكد لافروف على هذه النقطة بعد اجتماعه مع الرئيس ترامب في 10 أيار/ مايو، مصرحا على العلن: "ليس لدينا فكرة واضحة عن استراتيجية الخروج". انظر إلى ما أدى إليه الهوس بالإطاحة بقادة معينين. لماذا لا نحاول التعلم من أخطائنا، والتركيز على الآلية، والتغلب على الإرهاب؟"

اتفقت روسيا والأردن والولايات المتحدة على تنفيذ وقف منفصل لإطلاق النار في جنوبيّ سوريا في تموز/ يوليو سنة 2017 لزيادة الصفقة الأصلية التي توصلت إليها روسيا وإيران وتركيا في أستانا، عاصمة كازخستان. ودعت الصفقة الجديدة إلى إنشاء منطقة عسكرية لوقف التصعيد جنوبي سوريا، الذي سبق وأن وافقت روسيا وتركيا عليه بالفعل من حيث المبدأ.

في الواقع، وافقت موسكو كذلك على استبعاد إيران وحزب الله اللبناني من مرتفعات الجولان. وأكدت الولايات المتحدة على أن الاتفاق يهدف إلى منع التعزيزات الإيرانية وحزب الله جنوبي سوريا الذي من شأنه أن يشعل صراعًا على

نطاق أوسع مع إسرائيل. ومع ذلك، ساعدت الصفقة في إضفاء الشرعية على دور روسيا كوسيط وضامن في سوريا على الرغم من تورطها في قتال عنيف لصالح الأسد. وأدان قادة المعارضة السورية الصفقة الجديدة لاستبعادهم من المفاوضات وإنشاء قنوات جديدة خارج الأمم المتحدة.

استغلت روسيا وإيران والأسد مناطق التصعيد للتخفيف من مخاطرها العسكرية غربي سوريا حيث تحولت القوات شرقًا للاستيلاء على الثروات النفطية المربحة والهيكل الأساسي للغاز الطبيعي من تنظيم الدولة وعرقلة تحقيق مكاسب أخرى قام بها التحالف الأمريكي المناهض لتنظيم الدولة في شرقي سوريا في أيار/ مايو سنة 2017.

لقد بدؤوا هذا التحول في الوقت الذي ما زالوا يتفاوضون فيه على تفاصيل الاتفاقات المبرمة في أستانا بشأن وقف التصعيد. وعلى العموم، غيرت موسكو تركيز غاراتها الجوية في الأسابيع الأولى من شهر أيار/ مايو سنة 2017 لاستهداف تنظيم الدولة شرقي سوريا، بينما تحركت القوات الموالية للنظام خلال الأشهر القليلة المقبلة لتأمين حقول النفط وطرق الإمدادات في وسط سوريا ومقاطعة الرقة الجنوبية ووادي نهر الفرات الأوسط.

خرقت القوات الموالية للنظام حصار تنظيم الدولة في مدينة دير الزور في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر سنة 2017. كما استولوا لاحقًا على معبر البوكمال الحدودي مع العراق في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 2017. وبذلك، تمكنت روسيا وإيران من الوصول إلى أبرز البنى التحتية للنفط والغاز الطبيعي، التي منحتها الأسد عقودا تشغيلية. وعززت هذه المكاسب أيضا مطالبة الأسد بالسلطة في سوريا. ومن المرجح أن تأمل روسيا في أن تؤدي هذه المكاسب إلى تنازلات جديدة تقدمها جماعات المعارضة. ومع ذلك، عمّقت قوة الأسد الجديدة بشكل أكبر مقاومته للتوصل إلى تسوية دبلوماسية.

أرسلت إدارة ترامب إشارة واضحة في منتصف كانون الثاني/ يناير سنة 2018 بأنها تفتقر إلى الإرادة اللازمة لانتهاج سياسة أكثر عدوانية في سوريا. بعد ذلك، قدم وزير الخارجية ريكس تيلرسون الأول، تعبيرا واضحا عن أهداف الإدارة في سوريا في 17 كانون الثاني/ يناير سنة 2018، مؤكدًا أن أولوية الولايات المتحدة ظلت هزيمة تنظيم الدولة مع تأطيرها الرغبة في استخدام الضغط الاقتصادي والدبلوماسي لتحقيق سوريا "بعد الأسد".

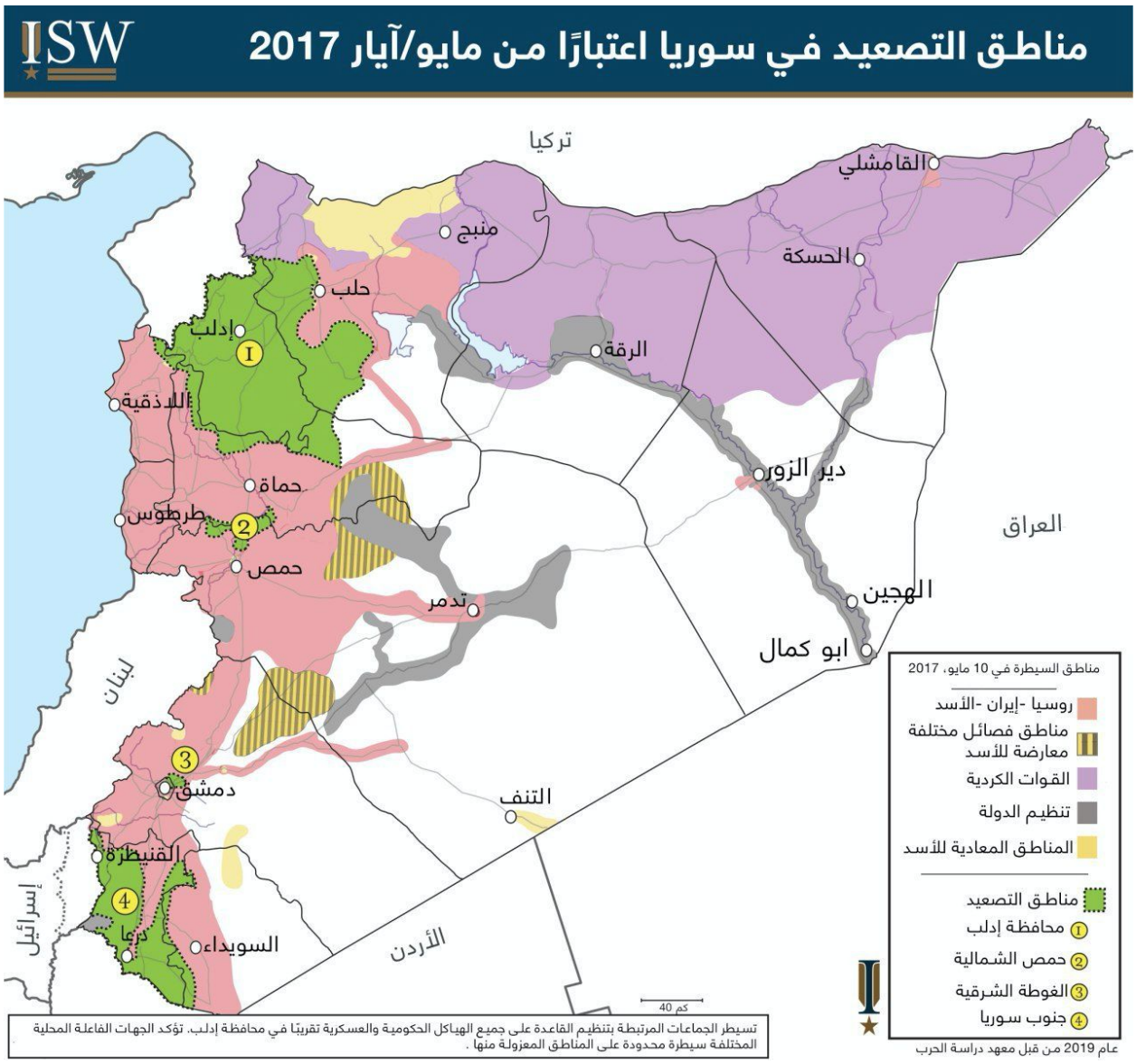

عقب ذلك، قدم وزير الخارجية الأمريكي، ريكس تيلرسون، أول صياغة واضحة و(وحيدة) عن أهداف الإدارة في سوريا في 17 كانون الثاني/ يناير سنة 2018، مؤكدًا أن أولوية الولايات المتحدة لازالت تتمثل في التغلب على تنظيم الدولة مع رغبتها في استخدام الضغط الاقتصادي والدبلوماسي للوصول إلى سوريا "ما بعد الأسد".

لن يتخذ الرئيس الأمريكي ترامب إجراءً جادًا لتغيير مسار الحرب أو فرض رحيل الأسد. ومن جهته، أضاف تيلرسون أهدافًا أخرى، على غرار تقليص نفوذ إيران في سوريا، وتمكين اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى الوطن، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل التابعة للنظام، لكنه لم يحدد خطوات جديدة لتحقيق هذه

الأهداف. وفي وقت لاحق، طرد الرئيس ترامب تيلرسون، في حين واصلت إدارة ترامب ووزير الخارجية الجديد، مايك بومبيو، توضيح هذه الأهداف الموسعة.

أقدم الروس على محاولتهم الدبلوماسية الرئيسية الثانية في سوريا في كانون الثاني/ يناير سنة 2018. وأعلن بوتين النصر في سوريا خلال الرحلة التي أجراها إلى قاعدة حميم الجوية على الساحل السوري في كانون الأول/ ديسمبر سنة 2017، وادعى مرة أخرى أنه أمر بالانسحاب من سوريا. عقب ذلك، عقدت روسيا مؤتمر "مجلس الشعب السوري" في سوتشي في كانون الثاني/يناير حيث كان الهدف المعلن من المؤتمر تشكيل لجنة لمراجعة الدستور السوري وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2254.87..

في الواقع، كان الهدف الحقيقي لروسيا يتمثل في فرض سيطرتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 ما من شأنه الحفاظ على النظام السوري. وكانت جميع الدلائل تشير صراحة إلى تأييد المؤتمر للنظام، بما في ذلك وضع أعلام النظام. ومع ذلك، فشلت روسيا في تأمين مشاركة ذات مغزى من النظام أو المعارضة في سوتشي. في المقابل، نجحت موسكو في استضافة 1500 سوري، لكن معظمهم كانوا شخصيات هامشية أو مؤيدين للنظام، ولم يكن لهم تأثير كبير.

من جانب آخر، رفض زعماء المعارضة إلى حد كبير المشاركة بسبب تأييد المؤتمر بشكل صريح للأسد على الرغم من الضغوط التي تمارسها تركيا. وعلى الرغم من التوجه الإيجابي للمؤتمر، أعطى النظام السوري أوامر صارمة للمندوبين الموالين للنظام (لم يمثل أي منهم النظام رسميا) بقبول التعديلات على الدستور الحالي بدلا من إعادة كتابته. وبعد فشلها في سوتشي، أعادت روسيا وضع معاييرها مرة أخرى. ولاحظ المحللون المرتبطون بالكرملين أن المؤتمر حاول إنجاز الكثير في وقت قياسي. ولم تركز روسيا على الحصول على موافقة الأسد، ما يعني أن عدم ثقة المعارضة بالنظام ستحول دون الحل الدبلوماسي المطلوب للحرب.

في المقابل، يمثل فرصة الاستعداد العام للمعارضة لقبول روسيا كوسيط. لذلك، بدأت موسكو في البحث عن طرق جديدة لتوسيع سيطرة النظام مع انتزاع قبول المجتمعات المعارضة قبل القيام بمحاولة أخرى لإرساء حل دبلوماسي في سوريا. ومع ذلك، شكل مؤتمر سوتشي نصرا ثانيا لجهود روسيا الرامية إلى

فرض سيطرة أكبر على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 وتعزيز مكانتها الدولية بغض النظر عن النتيجة التي ستحقق في سوريا.

في شأن ذي صلة، أصدرت روسيا قائمة تشمل اثني عشر مبدأ تم التوصل إليها في المؤتمر، بما في ذلك الحاجة إلى إنشاء لجنة "لإصلاح" الدستور السوري، وهو موقف يتماشى مع مطالب الأسد. وفي مواجهة جمود مؤتمر سوتشي، أخذت روسيا وإيران وتركيا والأمم المتحدة على عاتقها تنظيم لجنة دستورية مؤلفة من خمسين عضوًا من كل من النظام والمعارضة والمجتمع المدني. كما تحملت الأمم المتحدة مسؤولية تجميع قائمة المجتمع المدني، وتقدمت بهذه الرؤية على الرغم من حقيقة أنه لم يقبل كل من النظام ومجموعات المعارضة البارزة العملية نفسها. وفي الحقيقة، أفسد النظام السوري باستمرار الجهود المبذولة لتشكيل اللجنة الدستورية طوال سنة 2018.

تجربة المصالحة الروسية لسنة 2018

بعد مؤتمر سوتشي، أعادت روسيا توجيه محاولاتها للتوسط في تسوية دبلوماسية مواتية بعيدا عن المؤتمرات الدولية الكبرى نحو صفقات المصالحة المحلية التي تهدف إلى تحييد معاقل المعارضة. وطبقت روسيا الدروس المستفادة من مدينة حلب ووضعت القوات المسلحة الروسية كمحاورين وضامنين للصفقات على أرض الواقع مع مجتمعات المعارضة. وفي الحقيقة، نجح هذا النهج في تغيير حسابات العديد من مجموعات المعارضة.

صرح أحد قادة روسيا في سوريا بشكل مباشر أن التجربة المكتسبة في حلب مكنت من نجاح جهود المصالحة اللاحقة. وكانت لعبة روسيا في سوريا بمثابة المقامرة، خاصة وأن موسكو تفتقر إلى النفوذ الكافي على الأسد وإيران لضمان التزامهما بشروط أية صفقة توسطت فيها روسيا، حيث ينتهك الأسد وإيران معظم هذه الصفقات على نطاق واسع.

استخدمت موسكو مركز المصالحة الروسي لتنفيذ مرحلة جديدة من اتفاقيات المصالحة المحلية في مناطق التصعيد في غربيَ سوريا. وصاغ الكرملين الصفقات كنقطة انطلاق نحو تسوية تفاوضية ذات مغزى واستغل تصورا واسع النطاق بين زعماء المعارضة بأن روسيا "مهتمة بشكل جدي بالعملية السياسية" في سوريا. ونسب القائد الروسي في سوريا من تشرين الأول/ أكتوبر

سنة 2018 إلى نيسان/أبريل سنة 2019 نجاح مفاوضات المصالحة إلى "الضمانات الشخصية للضباط [الروس]".

قلل كل عرض ناجح للمصالحة من التكلفة العسكرية المطلوبة للاستيلاء على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من خلال إقناع أعداد كبيرة من المعارضة، الذين كانوا مهتمين حقًا بتسوية دبلوماسية، بقبول عودة سيطرة النظام على ضمانات من روسيا. في المقابل، لا يزال النظام السوري يواجه مقاومة من الجماعات المرتبطة بالقاعدة، التي رفضت التصالح مع الأسد.

مكنت استراتيجية روسيا القوات الموالية للنظام من الاستيلاء على ثلاثة من مناطق التصعيد الأربعة في تتابع سريع بداية من شباط/ فبراير سنة 2018 إلى غاية تموز/ يوليو سنة 2018. وأعطى الأسد وروسيا وإيران الأولوية لاستعادة ضواحي الغوطة الشرقية بدمشق من أجل تعزيز قبضتهم العسكرية والسياسية على العاصمة. بعد ذلك، استهدف الحلفاء منطقة التصعيد في محافظة حمص الشمالية لتأمين الطريق السريع "أم 5" الاستراتيجي الذي يربط دمشق بمدينة حماة. وفي نهاية المطاف، أجبروا على الاستسلام لجنوبيَ سوريا الذي تسيطر عليه المعارضة، والذي كان له قيمة رمزية كمكان اندلاع الثورة السورية وقيمتها الاقتصادية بسبب الحدود السورية الأردنية.

فضلا عن ذلك، فشل الحلفاء في تكرار هذا النجاح في منطقة التصعيد النهائية في محافظة إدلب الكبرى في آب/أغسطس سنة 2018، حيث نجحت منظمة تحرير الشام التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا وجبهة التحرير الوطني المدعومة من تركيا في النجاح والضغط على المدنيين وجماعات المعارضة الأخرى لرفض عروض المصالحة من روسيا.

سعت روسيا إلى ضم قادة المعارضة التوافقية إلى معارضة داخلية متسامحة مع النظام يمكن أن تشارك في حوار داخل سوريا في المستقبل وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2254. ويبدو أن الأسد دعم هذا الجهد، على الأرجح لأنه استبعد الأمم المتحدة والغرب وأثبت بالفعل أن روسيا لا تستطيع إجباره على منح تنازلات كبيرة. وبداية من أيلول/سبتمبر سنة 2018، عملت شخصيات النظام السوري مع روسيا لعقد سلسلة من الاجتماعات لبناء الدعم لحوار وطني جديد بين أعضاء المعارضة التوافقية في جنوب سوريا.

انتهك الأسد وإيران على الفور تقريبا شروط اتفاقات المصالحة، ومن ثم قوضا مرة أخرى قدرة روسيا على حشد فوزها في تسوية دبلوماسية. ومن غير الواضح، بناء المعلومات المتاحة للعموم، ما إذا تفاوضت روسيا على اتفاق مع الأسد وإيران لدعم اتفاقات المصالحة أو ما إذا قبلت بذلك وقدمت ضمانات يتجاهلها الأسد وإيران. وفي الواقع، يعدّ الاحتمال الأخير الأقرب إلى الصحة. علاوة على ذلك، زعزعت انتهاكات الأسد وإيران لوعود روسيا بسرعة مناطق التصعيد التصالحية، مما قوض بدوره محاولة موسكو لبناء عملية سياسية جديدة داخل سوريا.

نشرت روسيا الشرطة العسكرية الروسية في مناطق المصالحة، لكنها لم تكن قادرة على توفير الأمن الكافي أو السيطرة على القوات الأخرى الموالية للنظام. وتألفت الشرطة العسكرية في المقام الأول من المسلمين السنة الروس من داغستان وإنغوشتيا والشيشان. وكان وجودها كفيلا بتخفيف حدة الأوضاع مؤقتًا بين مقاتلي المعارضة السابقين والقوات الموالية للنظام. كما ناشدت السكان المحليين لإقامة الصلاة الجماعية في الأماكن العامة وتقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين المصابين بصدمات نفسية..

كنتيجة لذلك، لعب الشرطة العسكرية دورا رئيسيا في التواصل الدبلوماسي على المستوى المحلي، وعقد الاجتماعات والتوسط مباشرة بين الأطراف المتصارعة. وفي هذا الشأن، أشاد قائد روسي في سوريا بهذه العمليات باعتبارها "نقطة تحول". وتجدر الإشارة الى أن روسيا سحبت العديد من هذه الوحدات بعد فترة مبدئية قدرت بستة أشهر، وبالتالي لم تحافظ على الاستقرار على المدى الطويل في مناطق التصعيد التصالحية.

- دراسة حالة: جنوبيَ سوريا

يمثل جنوبيَ سوريا دراسة حالة قيمة حول فشل جهود المصالحة الروسية. كما يقدم أمثلة توضيحية حول شكل الترابط المعقد بين الأسد وروسيا وإيران والأحداث الأساسية في سوريا. كنتيجة لذلك، يعد جنوب سوريا مثالا قويا على نهجهم الخادع في وقف التصعيد.

كان جنوب سوريا أصعب منطقة تصعيد للقوات الموالية للنظام للاستيلاء عليها والأكثر رمزًا للثورة السورية. وفي سنة 2018، بقي جنوب سوريا معقلًا

لجماعات المعارضة المعتدلة التي شكلت تهديدًا سياسيًا للأسد التي تلقت في السابق دعمًا سريًا من الغرب. ومن جانبها، حددت روسيا بصعوبة نتيجة المصالحة في جنوب سوريا التي ستحدد بدورها شكل الحل الدبلوماسي المستقبلي للنزاع.

بالإضافة إلى ذلك، سعت روسيا إلى تنصيب نفسها كوسيط يمكنه أن يتفادى التوترات المتصاعدة بين إسرائيل وإيران (التي تفاقمت بسبب التعزيز العسكري الإيراني في جنوبيَ سوريا) وبين الغرب وإيران. وتوسطت روسيا في المصالحة بين محافظتي درعا والقنيطرة اللتين تسيطر عليهما المعارضة في جنوبيَ سوريا في تموز/ يوليو سنة 2018. كما أنشأ مركز المصالحة الروسي لجنة الإشراف والمتابعة التابعة له في منتصف سنة 2018 لتنظيم وإجراء المحادثات. علاوة على ذلك، من المحتمل أن يكون المسؤول الروسي عن "المنطقة الجنوبية" في سوريا، قد أشرف على هذا الجهد.

في الواقع، عمل الضباط الروس عن كثب مع مسؤولي النظام وقادة المعارضة في المنفى والشخصيات المحلية للتفاوض مع قادة المعارضة العسكريين والمدنيين. وكان أسلوب روسيا متسقًا مع مشاركتها في صفقات المصالحة في محافظة حمص والغوطة الشرقية. في المقابل، حدث ذلك على نطاق أوسع بكثير في جنوبيَ سوريا.

تختلف الشروط المحددة لاتفاقات المصالحة إلى حد ما في جميع المناطق الجنوبية في سوريا، على الرغم من أن أول اتفاق رئيسي وفّر إطارا عاما. وقّعت شخصيات معارضة كبرى، التي تتخذ من محافظة درعا الشرقية مقرا لها، صفقة مصالحة في بصرى الشام في السادس من تموز/ يوليو سنة 2018. وأظهرت شروط الصفقة كما ورد في وسائل الإعلام الموالية للمعارضة أن ضمانات روسيا كانت العامل الحاسم في تأييد جماعات المعارضة المسلحة. وتتضمن الشروط المقدمة لمقاتلي المعارضة المحليين، ما يلي:

- وقف فوري لعمليات إطلاق النار
- التسليم التدريجي للأسلحة الثقيلة والمتوسطة
- ضمان عودة آمنة للنازحين داخل البلاد
- ضرورة التعجيل بعودة نشاط منظمات المجتمع المدني

• منح مهلة لمدة ستة أشهر قبل إلزام المقيمين بالتسجيل للتجني.• فرصة للتطوع في الوحدات غير النظامية المدعومة من روسيا، على غرار الفيلق الخام.• انسحاب القوات الموالية للنظام من العديد من المدن على الحدود السورية الأردنية

• اتفاق ينص على عدم دخول القوات الموالية للنظام إلى بصرى الشام أو ريفه.• استعادة مؤسسات الدولة بما في ذلك الشرطة والصحة و"الأمن" (من المفترض أن تكون أجهزة المخابرات) في المنطقة الشرقية من محافظة درع.• نشر الشرطة العسكرية الروسية في شرقيّ محافظة درع.• ضمان عملية إجلاء المقاتلين والمدنيين الذين رفضوا قبول هذه الشروط إلى محافظة إدلب الكبرى في شماليّ سوريا بشكل آمن.

لم يتفق الأسد وإيران بشكل كامل مع روسيا في جنوب سوريا، ولكنهما أيدا أيضا المقاربة العامة لروسيا بشأن المصالحة، وأخذا بعين الاعتبار أن ذلك سيُعجل باستعادة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، ويمكن أن يؤدي إلى توفير فرص اقتصادية جديدة بفضل التجارة عبر الحدود مع الأردن. مع ذلك، اعترض كل من الأسد وإيران على علاقة روسيا بإسرائيل فضلا عن سيطرة إسرائيل على هضبة الجولان. كنتيجة لذلك، عملا ضد روسيا بعد الموافقة على اتفاقات المصالحة في جنوب سوريا، وبشكل مشترك لتقويض قدرة روسيا على بناء آليات الاستقرار التي شملت أعضاء المعارضة السابقين الذين تلقوا مساعدات إنسانية أو عسكرية من إسرائيل.

بدأ الأسد على الفور في بذل جهوده الحثيثة لإعادة تأسيس أجهزته الاستخباراتية في جنوبيَ سوريا. كما سعى إلى ترويع السكان الذين وافقوا على إجراء مصالحة وأظهر نيته على العودة إلى الوضع القائم قبل الحرب. وأوفد عملاء إلى مناطق المصالحة في جنوب سوريا للتأكد من أن مقاتلي المعارضة السابقين وأنصارهم "حسموا" وضعهم مع النظام من خلال الخضوع للاستجواب وتقييم وضعهم حول ما إذا ينبغي اعتقالهم على خلفية جرائم ارتكبوها في حق الدولة.

سرعان ما أخذت المخابرات الجوية السورية زمام المبادرة في جنوب سوريا، حيث أنشأت "مراكز تسوية" ثابتة ومتنقلة، وأصدرت المواعيد النهائية تراوحت بين 10 و 15 يومًا للسكان المحليين لتقديم أوراقهم لمراجعتها.

وتمت هذه العملية بشكل تدريجي على مدار الشهرين المقبلين من أواخر تموز/ يوليو سنة 2018 وحتى أيلول/ سبتمبر سنة 2018. وتباين تحديد الأشخاص الذين يحتاجون إلى تسوية وضعهم، بداية من جميع الرجال في سن الخدمة العسكرية، وصولا لكل رجل وامرأة يعيشون في منطقة محلية.

لعبت روسيا دور الوساطة في جولات جديدة من المفاوضات التقنية بين القادة المحليين ومسؤولي النظام حول عملية التسوية. وغالبًا ما قدمت لجان التفاوض المحلية التي وافقت على المصالحة قائمات بأسماء مقاتلي المعارضة السابقين إلى السلطات لتحديد الأفراد الذين يحتاجون إلى تسوية وضعهم القانوني.

علاوة على ذلك، فرض النظام السوري شروطا مجحفة على السكان لتسوية وضعهم بنجاح، حيث طالبت المخابرات الجوية السورية المشاركين بالإجابة على عدد كبير من الأسئلة حول تورطهم في أنشطة معادية للنظام والتبليغ عن آخرين من خلال توفير المعلومات الشخصية وتمويل مصادر الناشطين المدنيين ومقاتلي المعارضة المسلحة. كما طالب النظام من المشاركين توقيع اتفاق يتعهدون فيه "بعدم القيام بأية أنشطة تضر بالأمن الداخلي أو الخارجي للجمهورية العربية السورية".

في الواقع، تتماشى هذه الشروط مع تلك التي فرضها النظام في مدينة حمص في سنة 2014. كما أصدرت المخابرات الجوية السورية قائمات تضم أسماء الأفراد المطلوبين على خلفية تهمة "الفرار من الخدمة العسكرية" منذ بداية الثورة السورية وطالبوا بإبلاغ مركز التسوية على الفور.

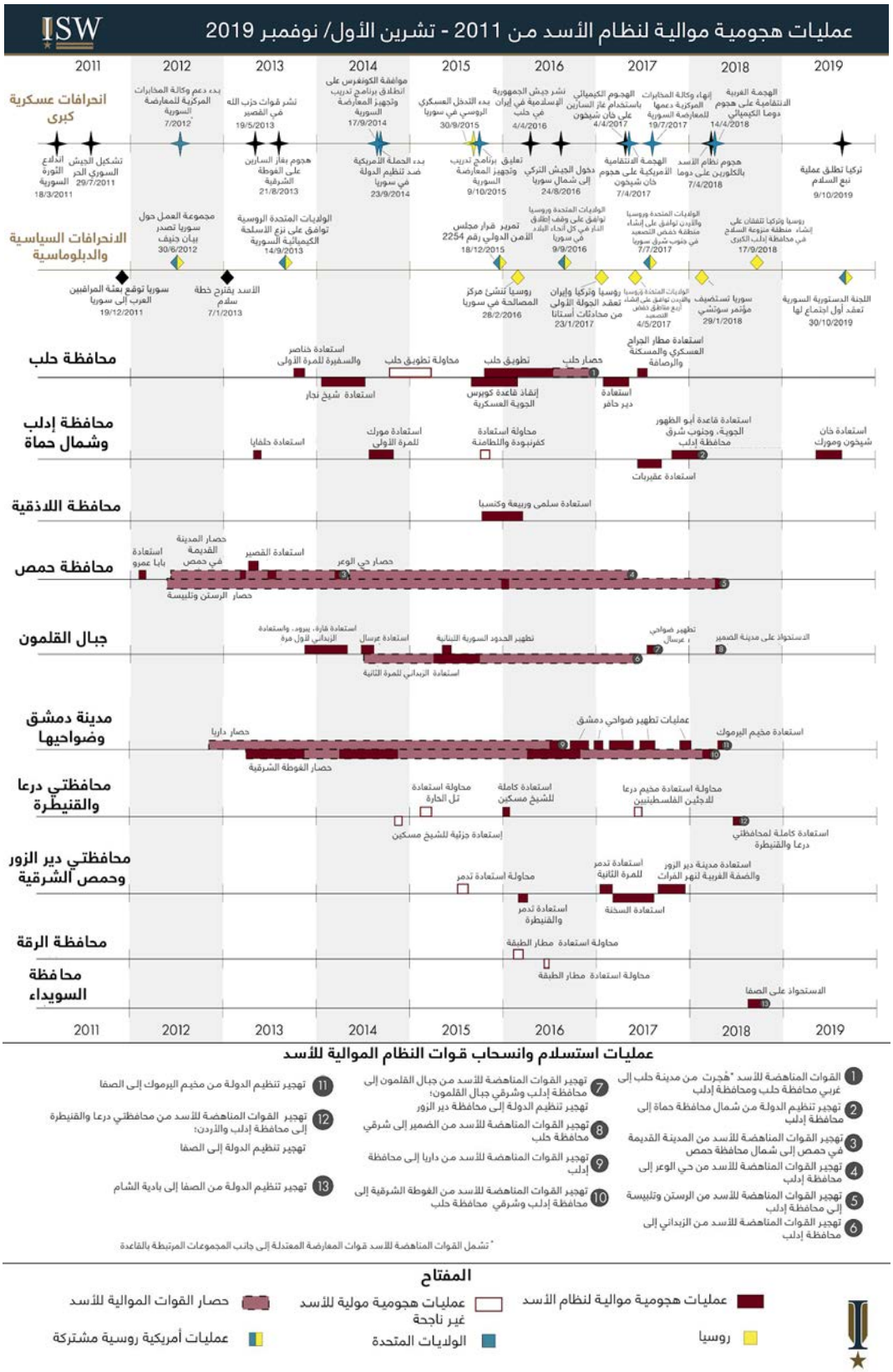

عمليات استسلام وانسحاب قوات النظام الموالية للأسد

1. القوات المناهضة للأسد "هُجرت من مدينة حلب إلى غربي محافظة حلب ومحافظة إدلب
2. تهجير تنظيم الدولة من شمال محافظة حماة إلى محافظة إدلب
3. تهجير القوات المناهضة للأسد من المدينة القديمة في حمص إلى شمال محافظة حمص
4. تهجير القوات المناهضة للأسد من حي الوعر إلى محافظة إدلب
5. تهجير القوات المناهضة للأسد من الرستن وتلبيسة إلى محافظة إدلب
6. تهجير القوات المناهضة للأسد من الزبداني إلى محافظة إدلب
7. تهجير القوات المناهضة للأسد من جبال القلمون إلى محافظة إدلب وشرقي جبال القلمون؛ تهجير تنظيم الدولة إلى محافظة دير الزور
8. تهجير القوات المناهضة للأسد من الضمير إلى شرقي محافظة حلب
9. تهجير القوات المناهضة للأسد من داريا إلى محافظة إدلب
10. تهجير القوات المناهضة للأسد من الغوطة الشرقية إلى محافظة إدلب وشرقي محافظة حلب
11. تهجير تنظيم الدولة من مخيم اليرموك إلى الصفا
12. تهجير القوات المناهضة للأسد من محافظتي درعا والقنيطرة إلى محافظة إدلب والأردن؛ تهجير تنظيم الدولة إلى الصفا
13. تهجير تنظيم الدولة من الصفا إلى بادية الشام

* تشمل القوات المناهضة للأسد قوات المعارضة المعتدلة إلى جانب المجموعات المرتبطة بالقاعدة

المفتاح

- عمليات هجومية موالية لنظام الأسد
- عمليات هجومية مولية للأسد غير ناجحة
- حصار القوات الموالية للأسد
- روسيا
- الولايات المتحدة
- عمليات أمريكية روسية مشتركة

حاولت روسيا استخدام علاقتها مع جهاز المخابرات العسكرية السورية للتمسك بشروط صفقات المصالحة، لكنها لم تتمكن من إجبار وكالات المخابرات الأخرى التابعة للنظام من التعاون معها. ورسخت موسكو علاقة عمل وثيقة مع لؤي علي، الذي يشغل منصب رئيس المخابرات العسكرية السورية في جنوبيَ سوريا.

شاركت المخابرات العسكرية السورية في عملية التسوية واقترحت بعض التقارير مشاركة روسيا بشكل مباشر. وأصدرت المخابرات "بطاقات تسوية" للأفراد الذين استوفوا العملية، وحذفت أسمائهم من قائمات المطلوبين للنظام. وأتاحت لهم هذه البطاقات من حيث المبدأ حرية التنقل داخل محافظات درعا والقنيطرة.

عمليا، تجاهلت وكالات المخابرات الأخرى والقوات الموالية للنظام هؤلاء الأفراد. وأظهرت قدرة النظام السوري غير المحدودة على فرض أساليب الترهيب مرة أخرى النقص النسبي للنفوذ التي تتمتع به روسيا. وبدأت القوات الموالية للنظام التي تخضع لسيطرة كل من الأسد وإيران بالانتقام من السكان الذين أجروا المصالحة حتى في الوقت الذي مازالت فيه عملية التسوية جارية، مما أجبر روسيا على التدخل مرارًا وتكرارًا لتهدئة التوترات في جنوبيَ سوريا. وسرعان ما بدأت القوات الموالية للنظام في اعتقال قادة المعارضة السابقين ورفضت الانسحاب من المناطق الشرقية من محافظة درعا.

فضلا عن ذلك، أرسل النظام السوري قوات إلى بصرى الشام في 17 تموز/ يوليو. وشكلت هذه الإجراءات انتهاكات مباشرة لاتفاق المصالحة. ومن جهتها، طلبت الجيزة الواقعة في شرقي محافظة درعا من روسيا تسهيل عملية إجلاء إلى محافظة إدلب الكبرى في الثاني من آب/ أغسطس بعد مرور أسابيع على عمليات الانتقام والنهب من قبل القوات الموالية للنظام. وغادرت قافلة مماثلة مدينة جاسم شماليّ مدينة درعا في 11 آب/ أغسطس. وأفادت التقارير أن القوات الموالية للنظام أوقفت العديد من هذه القوافل واعتقلت العديد ممن كانوا على متنها، مستغلة عدم وجود مرافقين من الشرطة العسكرية الروسية.

اتخذ الأسد خطوات أخرى لتحذير السكان الذين أجروا المصالحة أنه لا يمكن لأي طرف، ولا حتى روسيا، حمايتهم من براثن النظام. وأعلن النظام عن عملية إعدام جماعية للمعتقلين، وذلك من خلال إرسال إشعارات وفاة لأسرهم في تموز/

يوليو سنة 2018. كما أعاد تأسيس تماثيل والده، الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، في مناطق المصالحة الواقعة في جنوبيَ سوريا.

كما طرد أعدادا كبيرة من الموظفين العموميين الذين عملوا في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة. في المقابل، ظلت أسماؤهم مدرجة على جدول الرواتب الخاص بالنظام وطالب بالخضوع لفحص مديرية الأمن القومي السوري. وعموما، استخدم الأسد هذه التدابير القاسية للإشارة إلى استعداده لسحق أي محاولات للتمرد ومعاقبة المواطنين الذين قدموا يد المساعدة للمعارضة، بغض النظر عن الضمانات التي تقدمها موسكو.

دخلت كل من روسيا والأسد وإيران في منافسة شديدة لكسب القوة القتالية من المجتمعات التي وافقت على المصالحة في جنوبيَ سوريا، حيث جندت روسيا عددا كبيرا من مقاتلي المعارضة السابقين في الفيلق الخامس، الذي أنشئ في سنة 2015 لتوحيد صفوف الميليشيات الموالية للنظام المنقسمة وتعزيز صفوف الجيش العربي السوري المتعثر.

افتتح الفيلق الخامس مراكز للتجنيد بدعم من أعضاء لجان المفاوضات المحلية وبعض قادة المعارضة البارزين. وأصدرت روسيا بطاقات هوية لأعضاء تابعين للفيلق الخامس لحمايتهم من التجنيد الإلزامي والاعتقال. كما جُنّد مقاتلون معارضون سابقون في مجموعات أخرى تفضلها بما في ذلك قوات النمر، التي تعد من أكثر الوحدات قدرة على القتال نيابة عن الأسد.

في هذا الإطار، أطلق الأسد على الفور جهوده الرامية لتجنيد المدنيين في جنوبيَ سوريا وإجبارهم على الانضمام إلى صفوف الجيش العربي السوري، لينتهك بذلك وعد روسيا المتعلق بإعفاء الأفراد الذين قبلوا شروط المصالحة من التجنيد لمدة ستة أشهر. كما جندت إيران مقاتلين في مناطق المصالحة في جنوبيَ سوريا عن طريق حزب الله اللبناني، الذي حوّل المجندين نحو الفرقة الرابعة المدرعة والمخابرات الجوية السورية.

أفادت التقارير بأن هؤلاء المجندين تلقوا تمويلًا من الحرس الثوري الإيراني بشكل منفصل عن النظام السوري، وهو ما شكل محاولة أخرى من جانب إيران للتسلل إلى جهاز الدولة في سوريا. وبحسب ما ورد، ظل هؤلاء المجندون تحت قيادة ضباط من إيران أو حزب الله، مما يشير إلى أن إيران لديها سيطرة مباشرة على عناصر محددة من الفرقة المدرعة الرابعة والمخابرات الجوية السورية. ووفقا

للأخبار الواردة، قدمت إيران ضمانات حماية موسعة لهؤلاء المقاتلين، لتنافس بذلك العروض التي قدمتها روسيا.

يملك الأسد وإيران على حد سواء نفوذا في جنوبيَ سوريا أكثر من روسيا. وفي الواقع، ركز كل من الأسد وإيران جهود التجنيد والتعيين الخاصة بهما على توسيع قدراتهما العسكرية في جنوبيَ سوريا. في غضون ذلك، ألزمت روسيا قوتها القتالية الجديدة بأجزاء أخرى من سوريا بدلا من تطوير قدرات مؤسسية أكثر عمقا في جنوبيَ سوريا. ونشرت موسكو مقاتلين متوافقين انضموا إلى الفيلق الخامس للقتال في محافظتي إدلب والسويداء. ومع ذلك، لا تزال تفتقر إلى القدرة المستقلة على فرض إرادتها في جنوبيَ سوريا أو تخفيف اعتمادها المستمر على إيران في سوريا.

في الحقيقة، انهارت جهود المصالحة الروسية في جنوبيَ سوريا في أواخر سنة 2018، حيث أدى انتهاك الأسد المستمر لصفقات المصالحة إلى استئناف التمرد في محافظة درعا في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2018. وأعلنت إحدى جماعات المعارضة الجديدة التي أطلقت على نفسها اسم المقاومة الشعبية في درعا عن تشكّلها في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر، مشيرة إلى أنها تهدف إلى ردع الانتهاكات التي يرتكبها الأسد وإيران في جنوبيَ سوريا. كما أدانت المجموعة في وقت لاحق شخصيات المعارضة التي تتعاون مع روسيا باعتبارهم خونة تخلوا عن قيم الثورة السورية.

من جهتها، ادّعت وسائل الإعلام المؤيدة للمعارضة أن المنظمة تمنح الأولوية للهجمات ضد إيران في جنوب سوريا، ولكن أهدافها شملت أيضا قوات أخرى موالية للنظام ولشخصيات المعارضة البارزين. وتواصلت المعارضة إلى غاية تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2019 من خلال شنها لهجمات طفيفة متّسقة فضلا عن نشر الكمائن والعبوات الناسفة يدوية الصنع والغارات على المواقع العسكرية. علاوة على ذلك، عادت الاحتجاجات الشعبية إلى الظهور من جديد في مدينة درعا في كانون الأول/ديسمبر سنة 2018، وكان ذلك بمثابة نقطة تحول كبرى. وخرج السكان المحليون، بما في ذلك شيوخ القبائل ومقاتلي المعارضة السابقين، في مظاهرة عامة في محافظة درعا البلد مطالبين بالالتزام الصارم باتفاقات المصالحة وإقصاء الأسد.

بالإضافة إلى ذلك، طالب المحتجون باتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة بما في ذلك وقف التجنيد القسري والإفراج عن المحتجزين. بعد ذلك، استعادت الاحتجاجات

شرارتها منذ بداية الثورة السورية في سنة 2011 لتُظهر الهشاشة المتأصلة لصفقات المصالحة في جنوبيَ سوريا. كما انتشر العصيان المدني في جميع أنحاء جنوبيَ سوريا طوال سنة 2019.

محاولة روسيا الأولى لإعادة الإعمار

حاولت روسيا الوصول إلى صناديق إعادة الإعمار الدولية حتى أنها ساعدت الأسد في الاستيلاء على مناطق وقف التصعيد المتبقية في سوريا. إلى جانب ذلك، عرضت روسيا المساعدة المتمثلة في إعادة توطين اللاجئين السوريين من أوروبا وذلك في حال استثمرت أوروبا في إعادة الإعمار في سوريا.

في الحقيقة، سعت موسكو إلى استغلال أزمة اللاجئين والمشاعر المتنامية المناهضة للاجئين في أوروبا لانتزاع تنازلات مالية لصالح مصلحتها الشخصية ولصالح الأسد وإيران. وفي حال نجاحها في ذلك، كان من الممكن أن يعمل تدفق أموال إعادة الإعمار الدولية على تثبيط أي زخم نحو المساعي الدبلوماسية المبذولة لحل الصراع، على الرغم من حقيقة أن الأسد لا يزال يسيطر سوى على نصف البلاد.

كان باستطاعة روسيا أن تستخدم الأموال لاستكمال جهودها الرامية إلى ضم جماعات المعارضة المتصالحة إلى التسوية الداخلية داخل سوريا. ومع ذلك، رفض الأسد مرة أخرى محاولة موسكو للمساعدة في إعادة توطين اللاجئين في سوريا مقابل تقديم أموال إعادة الإعمار، فضلا عن حقيقة ضغط إدارة ترامب على أوروبا لرفض العرض.

عوضا عن ذلك، كثفت إدارة ترامب الجهود لمنع روسيا والأسد من الوصول إلى أموال إعادة الإعمار إلى أن نفذوا قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254 حيث تضاعفت العقوبات المفروضة على رموز النظام الأساسيين وحالت دون تسليم أموال إعادة الإعمار إلى سوريا عن طريق التهديد بإضافة عقوبات على الدول أو الشركات التي استثمرت في سوريا.

علاوة على ذلك، كثفت إدارة ترامب من الضغوط الدبلوماسية على روسيا التي تهدف إلى مساءلتها عن الانتهاكات التي يرتكبها الأسد، مثل استخدام العنف ضد المدنيين ومقاومته لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254. وتأمل إدارة ترامب في أن يقبل الأسد بالتفاوض في حال ظل ضعيفا اقتصاديا في ظل

مواجهة روسيا لضغوط أكبر لكبح سلوكه. وجادلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بأن إعادة الإعمار تتطلب أولاً تنفيذًا هادفا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254 على الرغم من اتهام روسيا للغرب بربط المساعدات الإنسانية بالجغرافيا السياسية وزيادة ضغطها على الولايات المتحدة.

في الواقع، حاول الكرملين إقناع إدارة ترامب بدعم إعادة الإعمار باعتبارها توسعا لآلية إزالة الصراعات العسكرية السابقة التي أنشئت لمنع وقوع حادث جوي غير مقصود على سوريا. وأرسل رئيس هيئة الأركان العامة الروسي الجنرال، فاليري غيراسيموف، رسالة بهذا الخطاب إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال جوزيف دانفورد في تموز/ يوليو سنة 2018.

كانت تفاصيل الرسالة تشمل اقتراحًا للولايات المتّحدة والأردن للبناء على اتفاقية وقف التصعيد في جنوبيّ سوريا (الذي انتهكته روسيا) لتشكيل لجنة مشتركة جديدة لإعادة إعمار المناطق التي يسيطر عليها النظام وإعادة اللاجئين. كما طُلب من الولايات المتحدة أن تشكل مجموعة مشتركة منفصلة مع روسيا لتمويل البنية التحتية في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

أفادت التقارير بأن روسيا حاولت بشكل زائف تصوير العرض على أنه نتيجة لقمة هلسنكي التي عقدت في 16 تموز/يوليو بين الرئيس ترامب وبوتين. ورفضت إدارة ترامب العرض، إذ أكدت من جديد أن الولايات المتحدة لن تقدم سوى مساعدات إعادة الإعمار المرتبطة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254.

عمل الأسد على إفساد هذا الملعب لإعادة الإعمار على الرغم من حاجته للأموال. ومن المرجح أنه كان يتوقع من الغرب أن يضعوا شروطا لصناديق إعادة الإعمار التي من الممكن أن تخلق ذرائع للعمل في المستقبل ضد نظامه. علاوة على ذلك، يرفض الأسد عودة شعبه المنشق عنه، خاصة وأنه لم يتمكن من توفير الأمن الكافي في المناطق التي أعيدت السيطرة عليها لقمع التمرد المتجدد.

صرّح رئيس إدارة المخابرات الجوية السورية السابق والمستشار المقرب من الأسد في اجتماع مغلق في سنة 2018 أن النظام يفضل أن يحكم عشرة ملايين مواطنا ممتثلا بدلاً من قبول عودة أكثر من ستة ملايين لاجئ إلى سوريا. وأشار الأسد إلى أوروبا بأنه سيثأر من اللاجئين في حال عادوا إلى ديارهم بصرف النظر عن الضمانات التي تقدمها روسيا.

أقر البرلمان السوري قانونا في نيسان/أبريل سنة 2018 سمح للدولة بتعيين مناطق لإعادة البناء والاستيلاء على ممتلكات خاصة. ومن جهته، أقر البرلمان السوري قانونًا في نيسان/ أبريل سنة 2018 سمح للدولة بتعيين مناطق لإعادة الإعمار والاستيلاء على الممتلكات الخاصة. وسمح ظاهريًا للسوريين القادرين على إثبات ملكيتهم بتلقي حصص في عقارات جديدة، تقارب ثلاثة أرباع جميع سندات الملكية التي فُقدت خلال الحرب.

في الواقع، ضمن هذا القانون عدم تمكن ملايين اللاجئين المنشقين والمشردين داخليا من استعادة أراضيهم. كما أصدر البرلمان السوري في وقت لاحق تمديدا لمدة سنة واحدة إلى الفترة التي يستطيع فيها المواطنون إثبات ملكية الممتلكات تحت ضغط من روسيا. ومع ذلك، واصل النظام السوري الاستيلاء على الممتلكات وإعادة توطين الأسر الموالية في المناطق التي أعيد الاستيلاء عليها لترسيخ التغيير الديمغرافي.

كما نص على أن أجهزة الاستخبارات ينبغي أن تفحص جميع الأفراد العائدين للمطالبة بملكية، مما يقوض العودة الطوعية من جانب معظم السوريين. ولا بد من الإشارة إلى أن النظام السوري سمح لأعداد محدودة من اللاجئين بالعودة من لبنان بعد تموز/ يوليو سنة 2018 من أجل تخفيف الضغط على حزب الله اللبناني وتوضيح كيفية التعامل مع اللاجئين من أوروبا.

واجه السوريون في لبنان ظروفًا أكثر إحباطا من تلك الموجودة في أوروبا، وبالتالي كانوا على استعداد لتحمل مخاطر أكبر من خلال العودة إلى سوريا. إلى جانب ذلك، أجبر حزب الله اللبناني بعض اللاجئين على مغادرة لبنان. فضلا عن ذلك، جنّد النظام السوري العديد من العائدين في الخدمة العسكرية وأجبر آخرين على التوقيع على تعهدات بالولاء وتقديم وثائق مفصلة عن تاريخهم السياسي. وكان هذا السلوك سببا في ردع اللاجئين السوريين المقيمين في أوروبا عن العودة إلى منازلهم على نطاق واسع.

محاولة روسيا الثانية لإعادة الإعمار

عدّلت روسيا استراتيجيتها مرة أخرى في أواخر سنة 2018، حيث استهدفت بالتعاون مع الأسد محافظة إدلب الكبرى في شماليّ غربيّ سوريا، وهي آخر مناطق وقف التصعيد التي توسطت فيها في أستانا. واستخدمت روسيا النفوذ

الذي اكتسبته من هذه الهجمات لانتزاع تنازلات محدودة من تركيا، بما في ذلك زيادة التجارة بين إقليم إدلب وبقية مناطق غرب سوريا التي كانت تحت حكم النظام. فضلا عن ذلك، استخدمت روسيا هذا الاتفاق مع تركيا لطلب أموال إعادة الإعمار من أوروبا مرة أخرى. في المقابل، رفضت أوروبا مرة أخرى هذا العرض.

من جهة اخرى، توصل بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى اتفاق بشأن خارطة طريق لمحافظة إدلب الكبرى في 17 أيلول/ سبتمبر سنة 2018. وسعت اتفاقية سوتشي إلى إعادة فتح التجارة (بعد فترة من التجريد من السلاح) بين الأجزاء الخاضعة لسيطرة النظام والأجزاء الخاضعة لسيطرة المعارضة في شماليَ غربيَ سوريا. وبدورها، وعدت روسيا "باتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان تجنب العمليات العسكرية والهجمات على إقليم إدلب والحفاظ على الوضع الراهن القائم".

وفرض الاتفاق سحب كل الأسلحة الثقيلة والدبابات والمدفعية من الخطوط الأمامية بحلول العاشر من تشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى كل المقاتلين "المتطرفين"، بما في ذلك هيئة تحرير الشام، بحلول الخامس عشر من تشرين الأول/أكتوبر. ولكن ذلك لم يضع المسؤولية على تركيا بشكل صريح. كما ألزم الاتفاق روسيا وتركيا على حد سواء بدوريات مشتركة على امتداد الخطوط الأمامية لاستعادة "العلاقات التجارية والاقتصادية" في شماليَ غربيَ سوريا، بما في ذلك إعادة فتح طريقين رئيسيين يربطان بين مدينة حلب ومدينة حماة والساحل السوري بحلول نهاية سنة 2018.

عمل كل من تنظيم القاعدة والأسد على إفساد اتفاقية سوتشي. ورفضت هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة الانسحاب من الخطوط الأمامية في محافظة إدلب الكبيرة. وأشار الأسد من جانبه إلى دعمه لعملية التجريد المؤقتة من السلاح، وكرر عزمه على استعادة السيطرة على كل سوريا خلال اجتماع للجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي عُقد في السابع من تشرين الأول/أكتوبر.

ومن المرجح أن الأسد سعى إلى جني الفوائد الاقتصادية المترتبة عن استئناف التجارة في الأمد القريب. وعلى الرغم من ذلك، شنت قواته قصفا مدفعيا متكررا استهدف محافظة إدلب الكبرى، ما من شأنه أن يثبت استقلاله عن روسيا. كما

كانت انتهاكاته للاتفاق سببا في تبرير رفض هيئة تحرير الشام الالتزام باتفاق سوتشي.

في سياق متصل، توقف عمل الأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول سنة 2018 لإحراز تقدّم كبير بشأن إنشاء لجنة دستورية. وأعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، عن عزمه على الاستقالة في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2018، على الرغم من موافقته فيما بعد على البقاء حتى كانون الأول/ديسمبر سنة 2018 لتسهيل عقد الولايات المتحدة والأمم المتحدة لجنة دستورية وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254.

وقبل مغادرته، ذكر دي ميستورا أنه قد لا يكون من الممكن تشكيل لجنة دستورية تتمتع بالمصداقية والشمولية في هذه المرحلة. ولقد استغلت روسيا هذه المرة لتقديم الدعم المتجدد للمساعدات الخاصة بإعادة الإعمار.

على صعيد آخر، نفذت تركيا محاولة فاشلة لإحياء اقتراح روسيا المتعلق باستثمار أوروبا في سوريا مقابل المساهمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254 في تشرين الأول/أكتوبر سنة 2018. وفي السابع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر، عقدت تركيا قمة متعددة الأطراف في إسطنبول مع روسيا وفرنسا وألمانيا لمناقشة إمكانية دعم إعادة الإعمار لسوريا. ومن المرجح أن تسعى تركيا وروسيا إلى استخدام اتفاقية سوتشي لكسب مصدر جديد للعائدات في سوريا. وكانت القمة ذاتها تعدّ بمثابة انتصار دبلوماسي محدود لبوتين نظرا لأنها وسعت محادثات أستانا وجلبت فرنسا وألمانيا.

مع ذلك، لم تساهم فرنسا أو ألمانيا في أموال إعادة الإعمار، ولم تحضر أيًا من محادثات أستانا اللاحقة. في المقابل، أكدوا مجددًا على مطلب الولايات المتحدة والأمم المتحدة بتشكيل لجنة دستورية بحلول نهاية سنة 2018. ورفض الأسد قبول أي لجنة من هذا النوع حيث مرت المهلة دون أي تقدم ملموس.

بدأت اتفاقية سوتشي بالانهيار في كانون الثاني/يناير سنة 2019. وأعادت روسيا وتركيا فتح التجارة جزئيا بين محافظة إدلب الكبرى ومدينة حماة عبر معبر مورك في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2018. كما ضغط وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، في وقت لاحق على تركيا لإجبار هيئة تحرير الشام على الامتثال لشروط الصفقة أثناء اجتماع في سوتشي في 20 تشرين الثاني/نوفمبر. ويُذكر أن تركيا نجحت في إجبار هيئة تحرير الشام على إخلاء معبر مورك في السابع من كانون

الأول/ ديسمبر. وبقي مورك مفتوحًا بشكل متقطع حتى أيار/ مايو سنة 2019، ما سمح باستئناف مؤقت لبعض التجارة وفقًا لاتفاقية سوتشي.

ومع ذلك، تحركت هيئة تحرير الشام بقوة لتعزيز سيطرتها على التضاريس والسيطرة على فصائل المعارضة في أماكن أخرى في محافظة إدلب الكبرى. ومن جانبها، استسلمت جبهة التحرير الوطني المدعومة من تركيا إلى هيئة تحرير الشام بعد موجة من الاشتباكات في جميع أنحاء محافظة إدلب الكبرى في أوائل كانون الثاني/يناير سنة 2019.

أنهى سلاح الجو الروسي فترة توقف مدتها أربعة أشهر من الغارات الجوية في محافظة إدلب في 20 كانون الثاني/يناير، وهو على الأرجح رد على المكاسب التي حققتها هيئة تحرير الشام. من جهة أخرى، استأنف سلاح الجو العربي السوري غاراته الجوية في محافظة إدلب يوم 24 شباط/فبراير. وفي الواقع، حاول بوتين وأردوغان على حد سواء إنقاذ اتفاق سوتشي في الجولتين المقبلتين من محادثات أستانا في كانون الثاني/يناير وشباط /فبراير سنة 2019، حيث ركزا في محادثاتهما على فتح طريق تجاري جديد بين مدينة حلب والحدود السورية التركية، مقابل التخلي عن الخطط السابقة لفتح طريق بين مدينة حلب والساحل السوري.

قامت تركيا وروسيا بدوريات عسكرية مشتركة على خط المواجهة بالقرب من تل رفعت في شماليَ مدينة حلب في الرابع عشر من شباط/فبراير. وفي الخامس من آذار/مارس، أعلنت تركيا إعادة فتح معبر باب السلام الرئيسي في شماليَ مدينة حلب. كما أجرت تركيا وروسيا أول سلسلة من الدوريات المنسقة في الخطوط الأمامية في محافظة إدلب في الثامن من آذار/ مارس في ظل سماح روسيا للقوات الجوية التركية بالتحليق فوق سوريا.

على الرغم من ذلك، باءت محاولة روسيا وتركيا لإنقاذ اتفاقية سوتشي بالفشل. وتجدر الإشارة إلى أن روسيا وتركيا وإيران عقدوا جولة جديدة من محادثات أستانا في نيسان/أبريل سنة 2019، حيث طالبت روسيا بتنازلات جديدة تتمثل في عدم قدرة تركيا على إجبار أو إقناع هيئة تحرير الشام بتقديم الدعم. إلى جانب ذلك، ضغطت روسيا على تركيا لقبول دوريات مشتركة (بدلاً من دوريات منسقة منفصلة) داخل المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في محافظة إدلب الكبرى.

من جانبها، رفضت هيئة تحرير الشام ومجالس المعارضة المحلية هذا الاقتراح بشكل صريح. في المقابل، رد الأسد وروسيا على ذلك من خلال تكثيف الغارات

الجوية ضد محافظة إدلب. وعلى العموم، فقدت هذه الأطراف صبرها على الاتفاقية وكانت مستعدة لبداية تصعيد عسكري جديد في شماليَ غربيَ سوريا. وفي الثلاثين من نيسان/أبريل، زعمت وسائل الإعلام الموالية للنظام أن تركيا "أحبطت بشكل قاطع" اتفاقية سوتشي. وأظهر تراجع روسيا عن هذا الموقف أنها فقدت صبرها إزاء الاتفاق وأنها مستعدة للبدء في تصعيد عسكري جديد في شماليَ غربيَ سوريا.

"خروقات" تنفيذ القرار 2254

شنت روسيا والأسد هجومًا بريًا جديدًا على محافظة إدلب في أيار/مايو سنة2019، إذ أصبح أضخم هجوم عسكري لهما منذ حملة 2016 على مدينة حلب. ومن جهتها، قاومت هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المدعومة من تركيا بشراسة وفرضت جمودًا قاسيًا على القوات الموالية للنظام حتى حزيران/ يونيو سنة 2019. في المقابل، ضاعفت فرقة سبيتسناز الروسية بدورها مشاركتها على الأرض في وقت ما في تموز/ يوليو سنة 2019.

في هذا الإطار، استخدمت روسيا الضغط العسكري المتجدد على محافظة إدلب الكبرى لتشكيل جولة جديدة من المفاوضات حول المساعدات الدولية في سوريا. وعقدت موسكو الجولة الثالثة عشرة من محادثات أستانا مع تركيا وإيران في آب/أغسطس سنة 2019. إلى جانب ذلك، ناقش المشاركون موضوع عقد مؤتمر دولي حول المساعدات الإنسانية إلى سوريا، الذي تأمل روسيا إحداثها في تشرين الأول/ أكتوبر/ أو تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2019. في المقابل، انتهت المحادثات دون التوصل إلى اتفاق.

أطلقت كل من روسيا والأسد حملة أكثر نجاحًا في محافظة إدلب الجنوبية بعد محادثات أستانا في آب/أغسطس سنة 2019، حيث استولت القوات الموالية للنظام على المركز الحضري لخان شيخون في محافظة إدلب في 22 آب/أغسطس. وأدى انهيارها إلى لجوء موجة جديدة من عشرات الآلاف من المدنيين نحو الحدود السورية التركية، التي تهدد بإحداث أزمة جديدة للاجئين لتركيا وأوروبا. في هذا الصدد، أعلنت روسيا وقف إطلاق النار من جانب واحد في 30 آب/ أغسطس من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات عبر محادثات أستانا، بمزيد من النفوذ العسكري.

في سياق متصل، التقى كل من بوتين وأردوغان والرئيس الإيراني، حسن روحاني، في أنقرة في أيلول/ سبتمبر سنة 2019 لمناقشة الوضع في محافظة إدلب وشرقيَ سوريا. وأكد بوتين من جديد عزمه على مواصلة العمليات العسكرية في محافظة إدلب الكبرى في أعقاب الاجتماع، مشددًا على "الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات للقضاء التام على التهديدات الأمنية القادمة من منطقة إدلب لإزالة التصعيد". وبدأت مجموعة فاغنر الروسية بالاحتشاد في سوريا في أوائل

أيلول/سبتمبر سنة 2019 استعدادًا لعمليات مستقبلية محتملة في محافظة إدلب.

كنتيجة لذلك، وافق أردوغان على قبول المكاسب التي حققتها روسيا والأسد في محافظة إدلب مقابل الحصول على ضوء أخضر لتدخله الخاص ضد قوات سوريا الديمقراطية في شماليَ سوريا والتي بدأت في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر سنة 2005. وفي هذا السياق، سمحت روسيا للقوات الجوية التركية بدعم هذه العملية.

إن قرار روسيا باللجوء لمزيد من القوة خلال المعارك التي دارت في محافظة إدلب الكبرى غيّر حسابات الأسد بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن عدد 2254. إثر ما يقارب عامين من المماطلة، قبِل الأسد أخيرًا قائمة الأسماء لتشكيل لجنة مسؤولة عن مراجعة الدستور السوري في 23 أيلول/ سبتمبر سنة 2017؛ وهو ما يمثل الخطوة الأولى نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن عدد 2254. حيال هذا الشأن، قال المبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون إن الهيئة " تقودها وتتحكم بها سوريا وهي متوازنة وشاملة وذات مصداقية"، كما تعتبر "خطوة مشجعة نحو التوصل إلى حل سياسي للصراع السوري".

لكن لم يقبل الأسد اللجنة الدستورية السورية إلا بعد تشكيل تركيبتها ومنح الموالين للنظام حق نقض مقترحاتها. وتضم هذه اللجنة من الناحية الفنية ثلاث قوائم منفصلة تتكون من خمسين عضوًا تنتمي كل منها بشكل منفصل للنظام والمعارضة والمجتمع المدني، بينما تتضمن قائمة النظام شخصيات مؤيدة له لكن لا يجب أن يعترف بهم الأسد كوفد رسمي للنظام (مما يضفي الشرعية على العملية).

رشحت تركيا قائمة المعارضة التي تضم 16 شخصية معارضة متسامحة مع النظام وتسعى للإصلاح بشرط الاستعداد للعمل ضمن النظام القائم بقيادة الأسد. كما منحت الأمم المتحدة سلطة الموافقة على قائمة المجتمع المدني للأسد، مما يسمح للنظام بتحديد أعضائها. يرجّح معهد دراسات الحرب أن ما لا يقل عن ثمانية أعضاء من قائمة المجتمع المدني لديهم مواقف مؤيدة للنظام، في حين أن 13 شخصًا آخر معرضون للترهيب من قبل الأسد أو عرضة للقيام بتنازلات لصالحه، لهذا يقدر أنه يمكن للأسد التأثير على أكثر من نصف مندوبي

اللجنة الدستورية السورية التي تحتاج إلى ثلاثة أرباع الأصوات للموافقة على التغييرات في الدستور السوري.

من المنطقي أن يزن الأسد تطبيق قرار مجلس الأمن عدد 2254 ليرى إن كان سيفشل أو سينجح في دعم مصالحه، حيث يمكّنه تأثيره داخل اللجنة الدستورية السورية من تعطيل العملية حسب رغبته وحصرها في الإصلاحات السطحية. ومن الممكن أن يقرر الأسد تأجيل العملية السياسية حتى يصل إلى الانتخابات الرئاسية السورية المزمعة عقدها في سنة 2021، كما يمكن أن يحاول إضفاء الشرعية على هذه الانتخابات عن طريق الالتفاف حول مطلب قرار مجلس الأمن عدد 2254 القاضي بإجراء انتخابات تحت مراقبة الأمم المتحدة كخطوة تالية لتعديل الدستور السوري.

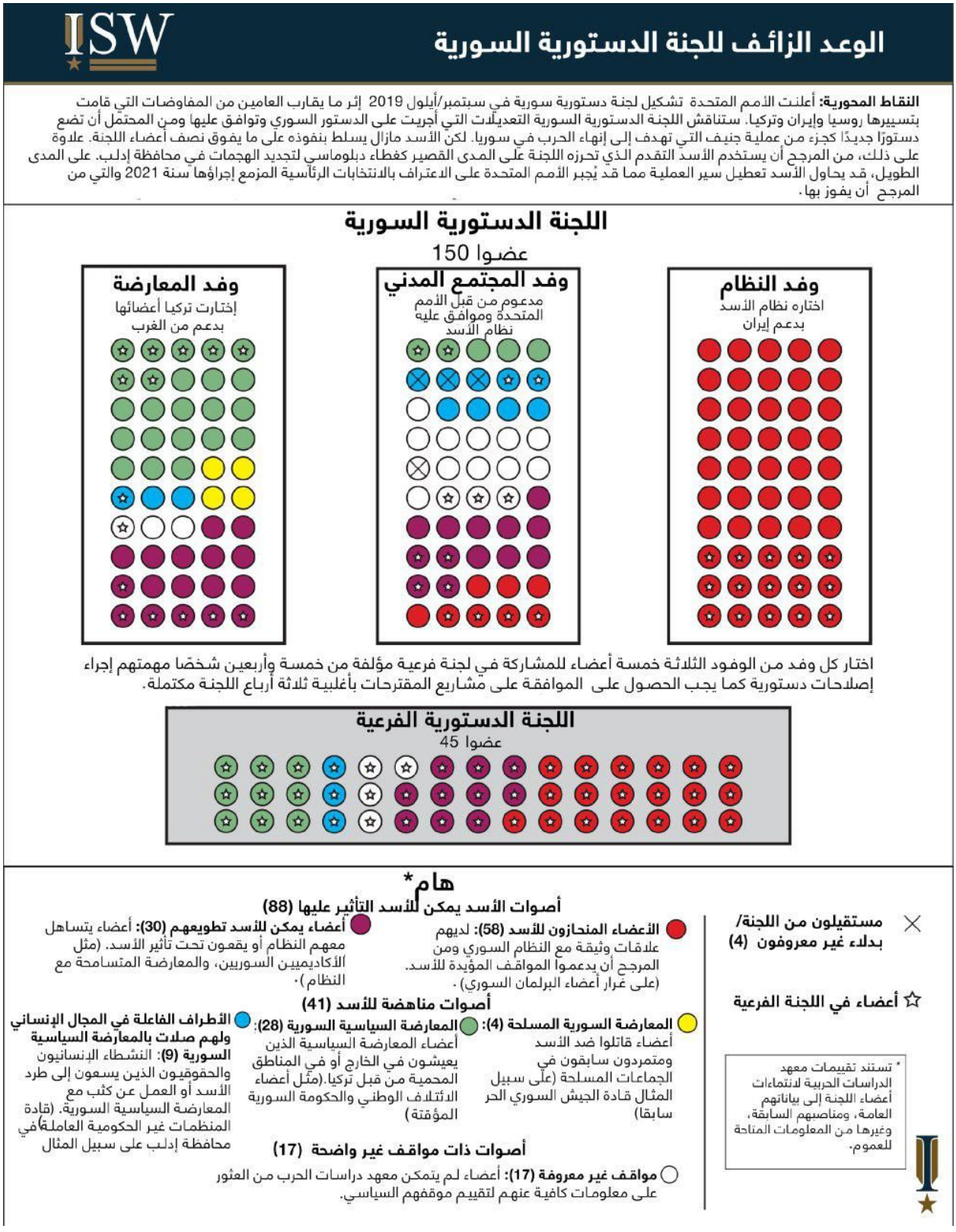

تنتهك القوات الموالية للنظام بشكل منهجي اتفاقيات وقف إطلاق النار السابقة في مدينة حلب والغوطة الشرقية ومحافظة حمص الشمالية وجنوب

سوريا. ومن خلال استهداف أعضاء المعارضة داخل اللجنة الدستورية يرسل الأسد إشارة واضحة على تعنته. كما أن الانفصال الصارخ بين الخطاب والواقع ينفّر السوريين الذين ليس لديهم حماية حقيقية من الانتهاكات التي يرتكبها الأسد. يفتقر قرار مجلس الأمن عدد 2254 إلى الدعم الفعلي للفئات المستهدفة، حيث كان الغرض منه المساعدة في حماية الجماعات التي تمردت على الأسد.

قد لا تتمكن تركيا من بناء الدعم الكافي لقرار مجلس الأمن عدد 2254 رغم نفوذها بين الجماعات المعارضة في سوريا. وتعتبر محاربة الأكراد السوريين من الأولويات القصوى بالنسبة لتركيا، لذلك يمكنها السماح للأسد بتولي العملية السياسية مقابل الحصول على الحرية المطلقة في شمال سوريا، ويمكنها حتى القبول بانتخابات صورية في سوريا تعيد انتخاب الأسد.

إن التصرفات التركية على أرض الواقع قد تؤدي إلى انقسام طويل الأمد في سوريا، لكن الجماعات المعارضة التابعة لها مازالت ملتزمة بالثورة السورية ومن المحتمل أن ترفض أي صفقة من شأنها أن تعيد الأسد إلى السلطة. في هذا الصدد، قد تعمل المجموعات السلفية الجهادية على إفساد أي تسوية بين تركيا والأسد.

إن الاستمرار في تطبيق قرار مجلس الأمن عدد 2254 يهدد بجعل التسوية أكثر صعوبة من خلال مزيد تشويه سمعة القلة الباقية من شخصيات المعارضة التي لا تزال مستعدة للتفاوض مع النظام. وفي السابق، فقدت لجنة التفاوض العليا مصداقيتها بعد مشاركتها في المحادثات الدولية لسنة 2016 - 2018 التي لم تحقق، أي تقدم بينما غزا الأسد وروسيا وإيران المزيد من الأراضي السورية، وهذا أدى إلى استقالة العديد من القادة في الهيئة احتجاجا على ذلك. ومن المرجح أن يكون للعملية الحالية تأثير مماثل على كادر المعارضة المحدود الذي يشارك في اللجنة الدستورية. وفي الأثناء، يستمر تقلص احتمالات التوصل إلى حل وسط سياسي في سوريا مع تضاؤل عدد قادة المعارضة الراغبين في قبول حل.

ربما تساهم الولايات المتحدة في تغذية الجماعات السلفية الجهادية في سوريا من خلال سياستها المتعلقة بقرار مجلس الأمن عدد 2254. فإرساء عملية دبلوماسية ذات مصداقية في صفوف جماعات المعارضة أمر ضروري لمنع الجهاديين السلفيين من استغلالها، خاصة أن القاعدة والجماعات التابعة لها

تضاعفت بسبب الادعاءات القديمة بأن السوريين لا يملكون سوى خيارين منطقيين: إما الجهاد أو إخضاع الأسد.

في هذا السياق، أدانت إحدى القوى الموالية لتنظيم الدولة في شمال سوريا العملية الدبلوماسية ووصفتها بأنها "انتحارية" في العاشر تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2019، لكن لن يتم ترسيخ هذه الرواية إلا إذا كان المجتمع الدولي يبشّر كذبًا بالتقدم الدبلوماسي السطحي كتغيير حقيقي في حياة السوريين.

التداعيات

توفر العلاقة بين روسيا والأسد نظرة قيمة وعميقة حول كيفية تشكل مسار الحرب في سوريا. وتعكس محاولات روسيا المتكررة لإعادة تقويم عملياتها العسكرية وجهودها الدبلوماسية حملة معقدة لتشكيل قرارات السوريين من الناحيتين العسكرية والسياسية.

من جهتها، لم تتمكن روسيا من تغيير الحسابات الأساسية للأسد أو معارضتها لكنها أعادت ضبط شروط النزاع بطرق ترجح مصالح روسيا. في ظل قيود مماثلة لكن أشد قسوة، أجرى الأسد مناورات عسكرية وسياسية معقدة للتأثير على مسار الحرب بما يناسب مصالحه الخاصة. قد يكون نجاحهم أبعد ما يكون عما يتم الترويج له، مع ذلك فشلت الولايات المتحدة في استغلال الفرص في سوريا وقد يعود ذلك إلى حقيقة أن إطار سياستها غير ملائم لواقع ودبلوماسية الحرب.

تنحاز الولايات المتحدة نحو إنهاء العنف باعتباره معيارا شديد الأهمية، لكن هذه الفرضية تجعل الولايات المتحدة تتغاضى عن التركيز على أساليب التأثير في الحرب وتحاول عدم تجاوز هذا المعيار عبر استخدام الأدوات العسكرية والدبلوماسية المتاحة، في حين يعتبر نهج روسيا أكثر واقعية بكثير ونهج الأسد محسوبا بدقة أكبر. لهذا السبب، يجب على الولايات المتحدة تطوير مجموعة جديدة من أهداف السياسة المبنية على الاعتراف بعدم إمكانية إنهاء الحرب على المدى القريب لكن مع إمكانية تحقيق الولايات المتحدة تأثيرا قيما على مستقبل سوريا.

يجب أن يفصل إطار سياسي بنّاء الدبلوماسية عن التوقعات على المدى القريب، بوقف الأعمال القتالية. ومن الواضح أن الأسد ومؤيديه لن يوافقوا على ذلك، في حين لا تبدوا الولايات المتحدة مستعدة لفرض إرادتها. ومن المؤكد أن الولايات المتحدة ستستمر في الفشل في سوريا إذا أخضعت أعمالها لهذا الهدف على المدى القريب. بطبيعة الحال، يجب أن تظل حماية المدنيين نقطة محورية في السياسة الأمريكية والعمل على صعيد دولي أوسع. كما أن القتل المنهجي للمدنيين السوريين على يد الأسد ومؤيديه وارتكاب انتهاكات مماثلة من قبل الجهاديين وغيرهم أمر غير مقبول.

إن مطالبة جماعات المعارضة السورية بإعطاء الأولوية لقضية الانتهاكات يمكن تبريره أخلاقيا، بيد أن تبعية العملية الدبلوماسية الكاملة لهذه القضية قد

أضعفت العملية ولم تنجح في إنهاء العنف. ويجب على الولايات المتحدة توسيع أفقها حول ما يمكن أن تحققه الدبلوماسية في سوريا حتى تكون أكثر فاعلية في الحد من زخم الأسد ومؤيديه. ويجب على الولايات المتحدة أن تضع مسألة تحديد مساحة مفتوحة للمنافسة السياسية داخل سوريا هدفًا رئيسيًا لها.

لا يمكن للأسد ومؤيديه أن يفوزوا بشكل مباشر في الحرب لكن بإمكانهم إلحاق المزيد من الضرر بالمجتمع السوري وجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة. يجب على الولايات المتحدة أن تصب جهودها على الاستيلاء على المزيد من المناطق في سوريا وإعادة فرض الهياكل السلطوية داخلها. وتجدر الإشارة إلى أن الضغط الاقتصادي الأمريكي يحد من نطاق وحجم ما يمكن للأسد ومؤيديه تحقيقه على المدى القريب، مما يجعل المنافسة أكثر توازنا.

تهدد الجماعات السلفية الجهادية الحرية السياسية في سوريا، لذلك على الولايات المتحدة أن تقيد وتهدد الجماعات الجهادية الساعية لفرض حكم استبدادي على حساب جميع السوريين، مع منع تنظيم الدولة من إعادة توحيد صفوفه من خلال تعطيل نشاط الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة والتي تحكم حاليًا شمال غرب سوريا والتي من المحتمل أن توسّع عملياتها في جنوب وشرق سوريا خلال الأشهر المقبلة.

إن الوجود الأمريكي في شرقيَ سوريا ضروري لوضع شروط طويلة الأمد لتسوية دبلوماسية مستقبلية للحرب، في حين قد يؤدي توغل تركيا إلى زعزعة الاستقرار في المناطق التي تم استعادتها من تنظيم الدولة وخلق فرصة جديدة للأسد وروسيا وإيران لتوسيع نفوذهم. ومن جهته، قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الإبقاء على قوة عسكرية صغيرة لحراسة حقول النفط والغاز الطبيعي في شرق سوريا في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 2019، التي فرضت بدورها قيودًا مهمة على هذه الأطراف؛ لكن على الولايات المتحدة أن تفعل المزيد.

ويتعين على الولايات المتحدة الالتزام بتجديد شراكتها مع قوات سوريا الديمقراطية ونشر المزيد من الجنود وزيادة عدد الدبلوماسيين للمساعدة في استقرار شرق سوريا. ولابد لها أن تعمل مع قوات سوريا الديمقراطية لبناء هياكل حكم موثوقة وشاملة قادرة على توفير بديل سياسي لكل من الأسد والمجموعات الجهادية السلفية.

ينبغي على الولايات المتحدة الحفاظ على العملية الدبلوماسية التي تدعم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية والعدالة التي يستحقها الشعب السوري. ويوفر وجود مثل هذه العملية مخرجا ثمينا لجماعات المعارضة السورية وآلية للولايات المتحدة والأمم المتحدة ودول غربية أخرى لممارسة الضغط السياسي على الأسد ومؤيديه على الرغم من أن ذلك لن يعمل على وضع حد لهذه الحرب في المستقبل.

مع ذلك، يُعدّ وجود بداية دبلوماسية جديدة أمرا ضروريا. وتعرضت العملية الحالية لقرار مجلس الأمن رقم 2254 بالفعل لخطر كبير بسبب تلاعب روسيا والأسد بها. وينبغي على الولايات المتحدة إعادة إضفاء الشرعية على الدبلوماسية المدعومة من الدول الغربية في سوريا، وذلك من خلال إعادة تحديد شروطها.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ليست مجبرة على التقيّد بقرار مجلس الأمن 2254. كما يتعين عليها أن تتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين لإطلاق مبادرة دبلوماسية جديدة لبدء حوار يشمل جميع السوريين. فضلا عن ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تقدم يد المساعدة لعقد مؤتمرات ومبادرات الديبلوماسية الثانية لتوسيع نطاق الحوار وتمثيل أكبر قدر ممكن من فئات المجتمع السوري.

ولن يكون الهدف من ذلك التوصل إلى تسوية سياسية فورية، وإنما إيجاد حل دبلوماسي جديد يمكنه أن يتلاءم مع الظروف المتغيرة داخل البلاد. ويمكن للمساعي الدبلوماسية الجديدة التي تقودها الولايات المتحدة في البلاد أن تضع روسيا والأسد في موقف دفاعي.

من المرجح أن تستخدم روسيا حق النقض ضد أي جهود أمريكية رامية لتمرير تعديلات على قرار رقم 2254 في مجلس الأمن. في المقابل، من الممكن أن يتناسب ذلك مع مصالح الولايات المتحدة. ويمكّن الدور الدبلوماسي الحالي الذي تلعبه روسيا كجهة مسؤولة على عقد اجتماعات من خلال تبنّيها لدور الحكم، من صياغة شروط وتحديد توقيت ونتائج المفاوضات السورية بطرق تنكر المصالح الغربية. مع ذلك، بالغت روسيا في ذلك ما أدى إلى بداية فقدان مصداقيتها في سوريا. وينبغي على الولايات المتحدة استغلال هذه الفرصة لاستبعاد روسيا من مركز عملية السلام السورية والحد من نفوذها ليقتصر على معسكر الأسد.

في الواقع، تتطلّب هذه المناورة من روسيا السعي إلى إفساد الدبلوماسية بشفافية، الأمر الذي قد يفيد الولايات المتحدة في مرحلة جديدة من المنافسة. ومن الممكن أن تؤدي الجهود الدبلوماسية الجديدة والأكثر مصداقية التي تدعمها الولايات المتحدة إلى خلق فرص متابعة داخل سوريا من خلال المساعدة في توسيع نطاق موسكو.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة أن تستمر في التأكيد على حاجتها علنا على محاسبة النّظام ومؤيّديه على جرائم الحرب من أجل إعادة تأكيد القيم الأمريكيّة ومنع تطبيع الوحشية التي شهدناها في سوريا. ولا بدّ على الولايات المتحدة دعم الحد الأدنى من الجهود التي بذلتها الدول الأوروبية لمحاكمة أعضاء النظام السابقين والحاليين من أجل الحفاظ على الضغط السياسي على الأسد وروسيا وإيران.\nمن جهة أخرى، يتعيّن على الولايات المتحدة أن تبذل المزيد من الجهود لدعم المجتمع المدني والعمليات الإنسانية داخل سوريا. ويظل استهداف النظام للمساعدات الإنسانية مصدرا غير محدد لدخل الأسد ومصدرا لعدم ثقة الأمم المتحدة داخل مجتمعات المعارضة السورية. وينبغي على الولايات المتحدة الضغط على الأمم المتحدة لإجراء المزيد من التدقيق فيما يتعلّق بالمساعدات الإنسانية في سوريا لضمان عدم توسيع نطاق سيطرة القوات الموالية للنظام على آليات التوزيع أو الشحنات، أو خضوعها للسلب والاستيلاء. كما يتعين على الولايات المتحدة أن تضع شروطا لدعمها الإنساني على مثل هذه الضمانات.

في شأن ذي صلة، ينبغي على الولايات المتحدة الانخراط دبلوماسيًا على المستوى المحلي في سوريا كلما كان ذلك ممكنا. ولم تبذل الولايات المتحدة جهدا كبيرا في شرقيَ سوريا لاكتساب رؤية ومصداقية من خلال إشراك السكان المحررين من تنظيم الدولة. ولا يكفي أن تقوم قوات سوريا الديمقراطية بتنفيذ الحوكمة الرشيدة، حيث يجب على الولايات المتحدة توسيع حوارها داخل المجتمعات السورية من أجل توسيع فهمها لاحتياجاتهم وأهدافهم.

بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الولايات المتحدة البحث عن فرص لإعادة الانخراط في أجزاء أخرى من سوريا كشروط لتغيير الوضع على أرض الواقع. وقد يخلق التمرد الذي يلوح في الأفق في جنوبيَ سوريا قادة محليين جدد يمكن للولايات المتحدة الانخراط معهم دبلوماسيا إن لم يقع دعمه بشكل صحيح. كما ينبغي على الولايات المتحدة استكشاف الفرص لدعم جماعات المجتمع المدني التي

تحاول وضع حد لنفوذ تنظيم القاعدة في إدلب. وفي الحقيقة، لن يغير هذا النوع من الدبلوماسية على الفور الحقائق على أرض الواقع، ولكنه يمكن أن يساعد في تشكيل مسار مستقبل سوريا.

من غير المرجح أن يتخذ الرئيس ترامب هذه الخطوات نظرا لرغبته في الانسحاب من الشرق الأوسط. ومع ذلك، تملك الولايات المتحدة مصالح حيوية متعلقة بالأمن القومي في سوريا. وتشمل مراكز الاهتمام هذه منع تغلغل تنظيم الدولة والقاعدة وغيرها من الجماعات السلفية الجهادية، إلى جانب منع الوجود العسكري طويل الأمد لإيران وروسيا في سوريا وعكس مساره، ناهيك عن وقف الهجمات التي تصل إلى حد التطهير العرقي ضد الأكراد السوريين.

لم تشهد هذه الأهداف ومتطلبات تحقيقها، أي تغيير على الرغم من الانسحاب الذي أعلنه الرئيس ترامب من الأراضي السورية. وفي حال بقيت إدارة ترامب ملتزمة بمسارها الحالي، فمن المؤكد تقريبًا أن تفشل في تأمين المصالح الحيوية للولايات المتحدة في سوريا، بما في ذلك التوصل إلى تسوية دبلوماسية لوضع حد للحرب الجارية.

خارطة المواقع السورية

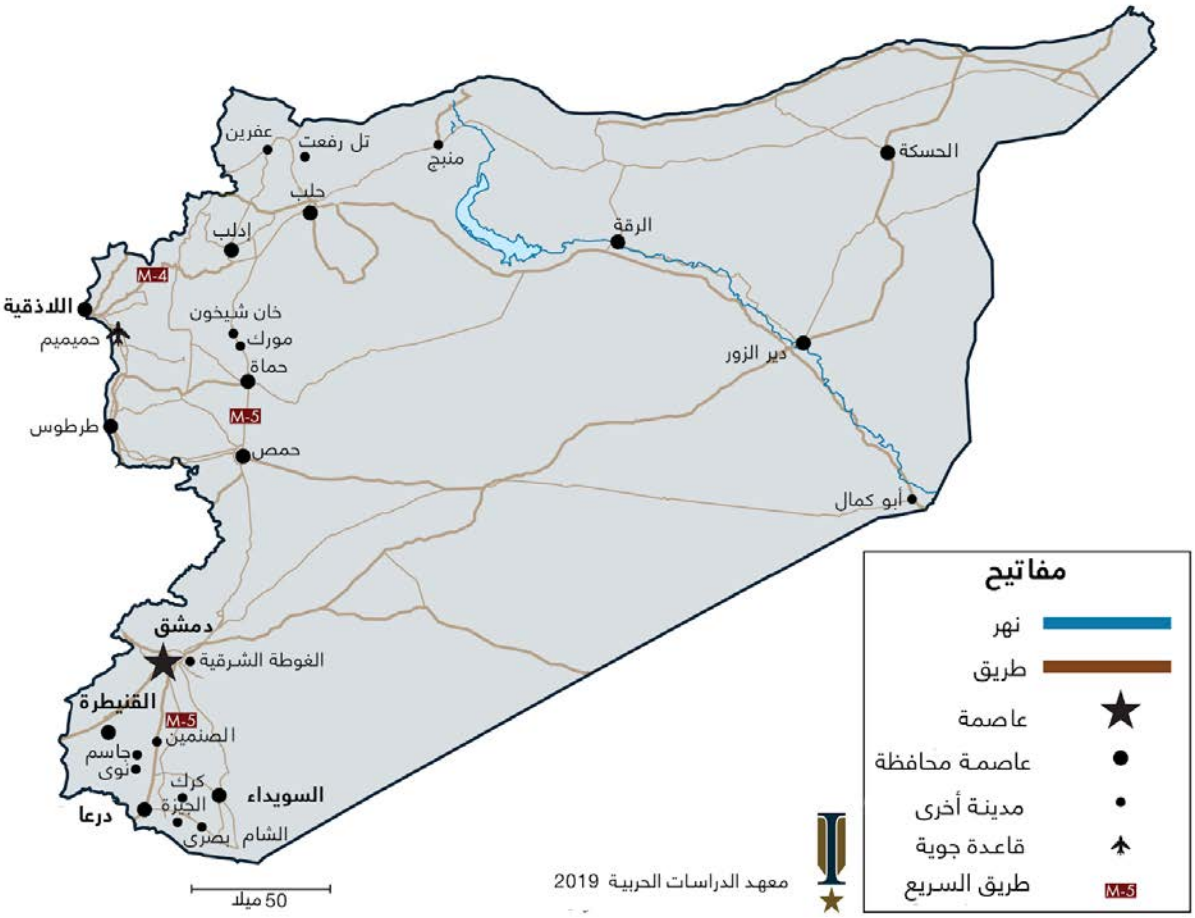

يبقى بشـــار الأســـد بمثابة العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام في سوريا، خاصة وأنه عرقل باستمرار أي مسار للعملية الدبلوماسية.
وتكشـــف تحركاته أنه لن يقبل ســـوى بهزيمة خصومه بشكل كامل.
وحتى ذلك الوقت، ســـيعاقب أولئك الذين تحدوه في السابق، كما فعل مع الجماعات المعارضة في محافظتي حلب ودرعا.
ومع ذلك، لا يســـتطيع الأســـد الفـــوز في الحـــرب، بالتالي لا يمكن للغرب أن يستسلم بقبول "نصره" من أجل الاستقرار، مع العلم أن الأسد ليست لديه الموارد الكافية لإعادة استعادة الأراضي السورية وإعادة توحيدها.في الحقيقة، أخطأ كل من الرئيسان الأمريكي باراك أوبامـــا ودونالـــد ترامب عندما توقعا أن روســـيا ســـتجبر الأســـد على قبول العملية الدبلوماسية.